مصر

تحافظ على المواثيق الدولية

مصلحة الاستعلامات — القاهرة

مصر

تحافظ على المواثيق الدولية

وثائق وتصريحات

قانون تأميم شركة قناة السويس المصرية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفرمانين الصادرين فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ و ٥ يناير سنة ١٨٥٦ ، بشأن الامتياز الخاص بإدارة مرفق المرور بقناة السويس ، وبتأسيس شركة مساهمة مصرية للقيام عليه ؛

وعلى القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ بشأن التزام المرافق العامة ؛

وعلى القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ فى شأن عقد العمل الفردى ؛

وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ — تؤمم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية (شركة مساهمة مصرية) .

وتنتقل إلى الدولة جميع ما لها من أموال وحقوق وما عليها من التزامات ، وتحل جميع الهيئات واللجان القائمة حاليا على إدارتها .

ويعوض المساهمون وحملة حصص التأسيس عما يملكونه من أسهم وحصص بقيمتها مقدرة بحسب سعر الإقفال السابق على تاريخ العمل بهذا القانون فى بورصة الأوراق المالية بباريس .

ويتم دفع هذا التعويض بعد إتمام استلام الدولة لجميع أموال وممتلكات الشركة المؤممة .

مادة ٢ — يتولى إدارة مرفق المرور بقناة السويس هيئة مستقلة تكون لها الشخصية الاعتبارية ، وتلحق بوزارة التجارة . ويصدر بتشكيل هذه الهيئة وتحديد مكافآت أعضائها قرار من رئيس الجمهورية ، ويكون لها فى سبيل إدارة المرفق جميع السلطات اللازمة لهذا الغرض دون التقيد بالنظم والأوضاع الحكومية .

ومع عدم الإخلال برقابة ديوان المحاسبة على الحساب الختامى ، يكون للهيئة ميزانية مستقلة يتبع فى وضعها القواعد المعمول بها فى المشروعات التجارية ، وتبدأ السنة المالية فى أول يوليه وتنتهى فى آخر يونيه من كل عام .

وتعتمد الميزانية والحساب الختامى بقرار من رئيس الجمهورية . وتبدأ السنة المالية الأولى من تاريخ العمل بهذا القانون وتنتهى فى آخر يونيه سنة ١٩٥٧

ويجوز للهيئة أن تندب من بين أعضائها واحدا أو أكثر لتنفيذ قراراتها أو للقيام بما تعهد به اليه من أعمال .

كما يجوز لها أن تؤلف من بين أعضائها أو من غيرهم لجانا فنية للاستعانة بها فى البحوث والدراسات .

ويمثل الهيئة رئيسها أمام الجهات القضائية والحكومية وغيرها ، وينوب عنها فى معاملاتها مع الغير .

مادة ٣ — تجمد أموال الشركة المؤممة وحقوقها فى جمهورية مصر وفى الخارج ، ويحظر على البنوك والهيئات والأفراد التصرف فى تلك الأموال بأى وجه من الوجوه أو صرف أى مبالغ أو أداء أية مطالبات أو مستحقات عليها إلا بقرار من الهيئة المنصوص عليها فى المادة الثانية .

مادة ٤ — تحتفظ الهيئة بجميع موظفى الشركة المؤممة ومستخدميها وعمالها الحاليين وعليهم الاستمرار فى أداء أعمالهم ، ولا يجوز لأى منهم ترك عمله أو التخلى عنه بأى وجه

من الوجوه أو لأى سبب من الأسباب إلا بإذن من الهيئة المنصوص عليها فى المادة الثانية .

مادة ٥ — كل مخالفة لأحكام المادة الثالثة يعاقب مرتكبها بالسجن وبغرامة توازى ثلاثة أمثال قيمة المال موضوع المخالفة . وكل مخالفة لأحكام المادة الرابعة يعاقب مرتكبها بالسجن فضلا عن حرمانه من أى حق فى المكافأة أو المعاش أو التعويض .

مادة ٦ — ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويكون له قوة القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره . ولوزير التجارة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

يبصم هذا القرار بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦

بيـان

من الحكومة المصرية

فى ١٢ أغسطس سنة ١٩٥٦

فى السادس والعشرين من يوليـه أعلنت الحكومة المصرية تأميم شركة قناة السويس ، وقد صدر بذلك قانون نص على تعويض حملة الأسهم على أساس آخر سعر فى بورصة باريس فى اليوم السابق على العمل بهذا القانون .

وقد تسلمت إدارة القناة من هذا التاريخ هيئة مستقلة لها ميزانية مستقلة ، وقد زودت هذه الهيئـة بكل السلطات الضرورية دون التقيد بالقواعد والنظم الحكومية .

وبالاضافة إلى ذلك البيان تسلمت الحكومة المصرية دعوة لحضور المؤتمر المقترح عقده فى لندن يوم ١٦ أغسطس سنة ١٩٥٦

وفى الثالث من أغسطس تلقت وزارة الخارجية من السفارة البريطانية بالقاهرة مذكرة من الحكومة البريطانيـة تتضمن نص البيـان الصادر من حكومات الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفرنسا حول تأميم مصر لشركة قناة السويس .

إن الحكومة المصرية لا توافق على ما جاء فى تصريح وزراء خارجيـة الدول الغربية الثلاثة خاصا بشركة قناة السويس فإن هذا البيان حاول بكل الوسائل أن يعطى لشركة قناة السويس صفة غير صفتها الحقيقية حتى يخلق الأسباب التى تبرر التدخل فى شئون من صميم السيادة المصرية .

١ — فقد نصت الفقرة الأولى من التصريح على أنه " كان لشركة قناة السويس دائمـا طابع دولى" .

وتأسف الحكومة المصرية إذ تعلن أن هذا الأمر ليس له نصيب من الحقيقة فشركة قناة السويس شركة مساهمة مصرية منحت امتيازها من الحكومة المصرية لمدة ٩٩ عاما .

وتنص المادة ١٦ من الاتفاق المعقود بين الحكومة المصرية والشركة عام ١٨٦٦ على أن "شركة قناة السويس شركة مصرية تخضع لقوانين البلاد وعرفها" بل ان الحكومة البريطانية نفسها اعترفت بهذه الحقيقة ودافعت عن وجهة النظر هذه أمام المحاكم المختلطة فى مصر .

فقد جاء فى المذكرة المقدمة من وكيل الحكومة البريطانية لمحكمة استئناف الإسكندرية المختلطة عام ١٩٣٩ التوكيد التالى :

"إن شركة قناة السويس شخص معنوى بحكم القانون المصرى الخاص وان جنسيتها وصبغتها مصرية بحتة ولا يمكن أن تكون غير ذلك وتسرى عليها حتما القوانين المصرية . حقا إن هذه الشركة تأسست تحت اسم شركة قناة السويس البحرية العالمية ولكن ما هى النتائج القانونية التى تترتب على هذه التسمية ؟ من الثابت أن هذه التسمية لا يترتب عليها بأى حال من الأحوال سلب الشركة جنسيتها المصرية فهى مصرية بحكم المبادئ القانونية العامة وعلى الأخص بحكم مبادئ القانون الدولى الخاص وعقد تأسيسها .

إنها مصرية لأنها منحت التزاما منصبا على أملاك عامة مصرية ولأنه لا يتأتى أن تكون مصرية وغير مصرية فى الوقت ذاته أى أن تكون مصرية وعالمية فان ذلك يتنافى والمبادئ القانونية العامة" .

٢ – وجاء فى الفقرة نفسها من التصريح أنه "فى سنة ١٨٨٨ وقعت جميع الدول الكبرى ذات المصلحة فى المحافظة على الصبغة الدولية للقناة وعلى حرية الملاحة فيها بصرف النظر عن تبعية السفن ، وقعت جميع هذه الدول اتفاق القسطنطينية .

ومراعاة لمصلحة العالم أجمع نص الاتفاق على ضمان الصبغة الدولية للقناة بصفة دائمة بصرف النظر عن انتهاء امتياز الشركة".

وتأسف الحكومة المصرية لأن تصريح وزراء الخارجية الثلاثة يشوه الوقائع و يعطيها صورة بعيدة عن الواقع بمحاولته منح القناة صفة دولية ، فقد جاء فى مقدمة اتفاق ١٨٨٨ الخاص بضمان حرية استعمال قناة السويس "إن الغرض من الاتفاق هو وضع نظام يضمن لجميع الدول حرية استعمال القناة" .

كما تنص المادة الأولى من الاتفاق على "أن تظل القناة على الدوام حرة – ومفتوحة سواء فى وقت الحرب أو فى وقت السلم لكل سفينة تجارية أو حربية دون تمييز لجنسيتها" .

أما المادة الثالثة عشرة من اتفاق عام ١٨٨٨ فتنص على "أنه فيما عدا الالتزامات المنصوص عليها صراحة فى مواد الاتفاق الحالى ليس هناك ما يمس بأى طريقة من الطرق حقوق السيادة للحكومة المصرية" .

وتبين المادة الرابعة عشرة من الاتفاق بوضوح أنه لا علاقة مطلقا بين اتفاقية ١٨٨٨ وشركة قناة السويس فهى تنص على "أن الالتزامات الناتجة عن الاتفاقية الحالية لاتتقيد بمدة الامتياز الممنوح لشركة قناة السويس".

والمعروف أن امتياز الشركة كان ينتهى خلال اثنى عشر عاما وتحل الحكومة المصرية محل الشركة فى إدارة القناة .

٣ — وتأسف الحكومة المصرية كذلك لأن التصريح الذى أصدره الوزراء الثلاثة قد ذكر بعض الحقائق وأغفل البعض الآخر الذى يثبت حق مصر . وذلك دليل آخر على نية التدخل فى شئون مصر الداخلية .

فقد جاء فى الفقرة الأولى من التصريح "أن مصر فى اتفاقها مع بريطانيا عام ١٩٥٤ اعترفت فى المادة الثامنة أن قناة السويس ممر مائى ذو أهمية دولية من النواحى الاقتصادية والتجارية والاستراتيجية" . وأغفل التصريح الجزء الأول من المادة الثامنة الذى يقرر بصورة لاتقبل الجدل "أن القناة جزء لا يتجزأ من مصر" .

وفى الفقرة الثانية من التصريح تعترف الحكومات الثلاثة بحق مصر كدولة مستقلة ذات سيادة فى تأميم ممتلكاتها ولكنها تناقش حق مصر فى تأميم شركة قناة السويس المصرية بحجة أنه " يتضمن استيلاء تعسفيا إنفراديا من دولة واحدة على وكالة دولية مسئولة عن إدارة قناة السويس وصيانتها بحيث يستطيع الموقعون على اتفاقية ١٨٨٨ والذين يستفيدون منها استخدام ممر مائى دولى يعتمد عليه اقتصاد وتجارة وسلامة معظم دول العالم " .

ومن الواضح كل الوضوح أن حكومات التصريح الثلاثى تصر على الإرتكاز على الزعم بأن شركة قناة السويس وكالة دولية وعلى أن الحكومة المصرية لا تستطيع أن تغير من وضعها وهذا إغفال لجميع المعاهدات والإتفاقات

التى تنص على أن شركة قناة السويس شركة مساهمة مصرية تدار وفقا للقانون المصرى كما أنه يتجاهل أن الحكومة المصرية ستتسلم إدارة القاعدة عندما ينتهى أجل امتيازها ويغفل أنها جزء لا يتجزأ من مصر .

واتفاقية ١٨٨٨ قائمة سواء كانت الشركة هى التى تدير القناة أو تديرها الحكومة المصرية وذلك مما يدل على أن التصريح يزيف الحقائق ليبرر التدخل فى شئون مصر الداخلية ، فليس هناك سند قانونى على الإطلاق يظهر شركة مصرية مساهمة تخضع للقوانين المصرية كأنها وكالة دولية عهد إليها بضمان الملاحة فى القناة .

وبناء على ذلك فان تأميم الحكومة المصرية لشركة قناة السويس المصرية قرار صادر من الحكومة المصرية بمقتضى حقها فى السيادة وأى محاولة لإعطاء شركة قناة السويس صفة دولية ليس إلا تبريرا للتدخل فى شئون مصر الداخلية .

٤ — وقد أعلن فى الفقرة الثالثة من التصريح " أن العمل الذى اتخذته الحكومة المصرية فى الظروف التى اتخذ فيها يهدد حرية القناة وسلامتها كما كفلهما اتفاق ١٨٨٨ . وهذا قول لا أساس له من الصحة فليس هناك ارتباط بين شركة قناة السويس المصرية وبين اتفاقية ١٨٨٨ الخاصة بحرية الملاحة فى القناة . فنص المادة الرابعة عشرة من هذه الاتفاقية يقرر أن " الالتزامات الناتجة عن الاتفاقية الحالية لا تتقيد بمدة الامتياز الممنوح لشركة قناة السويس" .

وإن أى محاولة للربط بين شركة قناة السويس وحرية الملاحة فى القناة لأمر يدعو لمزيد من الشك . فإن شركة قناة السويس لم تكن مسئولة فى أى وقت من الأوقات عن حرية الملاحة فى القناة واتفاقية ١٨٨٨ وحدها هى التى تنظم حرية الملاحة فى القناة ، والحكومة المصرية هى التى تصون هذه الحرية بمقتضى سلطانها على أرضها التى تمر بها القناة وتعتبر جزءا لا يتجزأ منها . ومن الحقائق الواضحة أن مصر لم تخرق أى اتفاق من اتفاقاتها الدولية ولا يتصور العقل أن شركة مهما كانت تعتبر مسئولة عن حرية الملاحة فى قناة السويس وعن سلامتها .

وهذا الخلط بين شركة قناة السويس وبين حرية الملاحة ليس إلا صورة لمحاولة جديدة لخلق المبررات للتدخل فى الشئون الداخلية لمصر والتى تعتبر من صميم سيادتها .

٥ — وفى الفقرة الرابعة من التصريح تقول الدول الثلاثة "أنها ترى أنه لا بد من اتخاذ إجراءات لإنشاء نوع من الإدارة تحت الإشراف الدولى لتأمين العمل فى القناة بصفة دائمة كما نص على ذلك اتفاق ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ مع مراعاة حقوق مصر المشروعة" .

وهذه الفقرة تبين بوضوح لماذا حاولت حكومات التصريح الثلاثى أن تعطى شركة قناة السويس صفة الدولية متجاهلة نصوص جميع الاتفاقيات والقوانين كما أن التصريح يستهدف الاعتداء على حقوق مصر الواضحة وسلبها سلطة سيادتها على القناة التى تعتبر جزءا لا يتجزأ من أرضها ، بل إن اتفاقية ١٨٨٨ نفسها تنص على استمرار أحكامها سواء خلال مدة الامتياز أو بعد انتهاء الامتياز وانتقال إدارة القناة إلى الحكومة المصرية .

إن الحكومة المصرية تعتبر اقتراح إقامة لجنة دولية ليس إلا تعبيرا مهذبا عما ينبغي تسميته بالاستعمار المشترك .

إن هذا الإقتراح الذى يرتكز على بيانات مضللة لإعطاء شركة مصرية الصفة الدولية إنما يبين بوضوح أن حكومات البيان الثلاثى ترمى إلى اغتصاب حق من صميم حقوق مصر ومن صميم سيادتها .

٦ — وإن الاقتراح المقدم للحكومة المصرية باسم الدول الثلاثة لإنشاء لجنة دولية لقناة السويس يهدف إلى إسناد إدارة القناة وضمان حرية الملاحة فيها إلى هذه الهيئة كما يهدف إلى تنظيم تعويض شركة القناة .

ومثل هـــذا الاقتراح يبين أن الهـــدف من المؤتمر هو التدخل السافر فى الشئون الداخلية لمصر التى لاتدخل فى إختصاص أى مؤتمر .

٧ — وقد صحب تصريح الوزراء الثلاثة مؤامرة دوليـــة مدبرة تهدف إلى إجاعة الشعب المصرى وإرهابه ، فقد قامت الدول الثلاثة صاحبة البيان بتجميد الأموال المصرية فى بنوكها وهى بهذا تخرق الاتفاقات الدولية وميثاق الأمم المتحدة وتستخدم الضغط الاقتصادى ضد الشعب المصرى والبلد الذى حفر القناة وفقد من أبنائه مائة وعشرين ألفا ، علاوة على تحمله نفقات حفر القناة .

وقد أعلنت كل من بريطانيا وفرنسا تعبئـــة الاحتياطى كما أذيع رسميا تحرك قواتهما وأساطيلهما .

وإن الحكومة المصرية لتستنكر هذا الإجراء بكل شدة فهو تهديد للشعب المصرى حتى يتنازل عن جزء من أراضيه أو سيادته للجنة دولية هى فى الحقيقة استعمار دولى .

وإن حكومتى بريطانيا وفرنسا باتخاذهما هذه الاجراءات التى لن يكون من شأنها إلا تهديد السلام والأمن العالميين إنما تسلكان سبيلا متعارضا مع ميثاق الأمم المتحدة الذى تعهدنا باحترامه .

لقد قوبلت هذه التدابير التى قصد بها تهديد جميع الدول الصغرى بالاستنكار ليس من مصر وحدها ولكن من جميع الدول الحرة ومن جميع الشعوب التى تخلصت من الحكم الاستعمارى بجهادها المرير والتى تكافح من أجل المحافظة على استقلالها وسيادتها .

٨ — وعندما أعلنت الحكومة المصرية تأميم شركة قناة السويس أكدت من جديد عزمها على ضمان حرية الملاحة فى القناة ولم يؤثر التأميم بحال من الأحوال فى حرية الملاحة فى القناة كما يتضح بجلاء من عدد السفن (البالغ عددها ٧٦٦) التى مرت بالقناة خلال الأسبوعين الأخيرين .

٩ — أما عن الدعوة للمؤتمر فإن الحكومة المصرية لتعجب أشد العجب لأن بريطانيا قررت الدعوة لمؤتمر يبحث الأمور الخاصة بقناة السويس التى هى جزء لا يتجزأ من مصر بدون أى تشاور مع مصر الدولة صاحبة الشأن المباشر .

كما أن حكومة المملكة المتحدة انفردت بتحديد الدول التى تحضر هذا المؤتمر وهى ٢٤ دولة ، علما بأن عدد الدول التى استخدمت القناة عام ١٩٥٥ ليس أقل من ٤٥ دولة .

١٠ ـ ونظرا لما تقدم فإن الحكومة المصرية ترى أن المؤتمر المشار إليه والظروف التى يجتمع فيها لا يمكن أن يعتبر بأى حال من الأحوال مؤتمرا دوليا مختصا باصدار قرارات .

كما أن هذا المؤتمر ليس من حقه بأى حال من الأحوال أن يبحث فى أى أمر يتعلق بسيادة مصر أو يمس سيادة جزء من أراضيها وبناء عليه فإن الدعوة لمثل هذا المؤتمر لا يمكن أن تقبلها مصر .

١١ ـ ولما كانت مصر تؤمن بالعمل بكل مافى وسعها للمحافظة على السلام العالمى وتمسك بتعهداتها فى ميثاق الأمم المتحدة وبقرارات مؤتمر باندونج التى توصى بحل المشاكل الدولية بالطرق السلمية، لذلك فإن الحكومة المصرية مستعدة للقيام وحكومات الدول الأخرى الموقعة على اتفاقية القسطنطينية سنة ١٨٨٨ بالعمل على عقد مؤتمر منها ومن بقية حكومات الدول التى تمر سفنها بقناة السويس وذلك لإعادة النظر فى اتفاقية القسطنطينية وللبحث فى عقد اتفاق بين تلك الحكومات جميعا يؤكد من جديد ويضمن حرية الملاحة فى قناة السويس .

ويسجل ذلك الاتفاق لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة وتقوم هذه بنشره ويترك الباب مفتوحا لانضمام حكومات أخرى اليه كلما دعت الحال.

القاهرة فى ١٢ أغسطس سنة ١٩٥٦

الرئيس يفند مزاعم الغرب

تحدث الرئيس إلى الصحفيين العالميين الذين حضروا مؤتمره الصحفي العالمي عن تأميم القناة ففند مزاعم الدول الغربية الثلاث ومقالات الإثارة التي تنشرها بعض الصحف الأجنبية لتضليل الرأي العام الغربي . قال الرئيس مستعرضا الموقف : لقد أممنا القناة ولم لا نؤممها ؟ إن القناة مصرية إنها جزء من أراضينا ومن حقنا أن نؤممها . إن الصحف البريطانية تقول : لقد "خطف" ناصر القناة والواقع هو أن الدول الاستعمارية هي التي كانت قد "خطفت" من مصر حصتها من الأسهم وكانت تبلغ هذه الحصة ٤٤٪ من مجموع الأسهم .

مصر تضمن حرية الملاحة

ويريدون تأليف لجنة دولية لضمان حرية الملاحة ولكن ما الداعي لتأليف هذه اللجنة . إذ من مصلحة مصر أن تضمن حرية الملاحة ، وقد قامت مصر دائما بضمان حرية الملاحة في القناة . ثم ما فائدة اللجنة الدولية وكيف تستطيع ضمان حرية الملاحة إذا كان الشعب المصري لا يضمنها ؟ إن هذا غير ممكن من الناحية العملية .

إذ كيف تستطيع اللجنة حراسة القناة على طولها ، إذا لم يكن الشعب المصري مستعدا لحمايتها ؟ أولم تضمن مصر حرية الملاحة في أثناء الحرب العالمية الثانية ؟

الدخل السنوي لشركة القناة

وتعرض الرئيس لدخل الشركة ومصروفاتها وأرباحها ، فقال : إن دخلها السنوي بلغ عام ١٩٥٥ أربعة وثلاثين مليونا من الجنيهات ووزعت عشرة ملايين جنيه أرباحا على المساهمين كما وزعت خمسة ملايين ونصف مليون جنيه هبات .

الأرباح لمشروعات الشعب

وقد قررنا أخذ الأرباح بعد تعويض حملة الأسهم، وستستخدم هذه الأرباح لا في بناء القصور، بل في بناء مشروعات تكفل الرفاهية للشعب المصرى .

مشروع تحسين القناة

وأشار الرئيس إلى عرض شركة القناة التى كانت قد تقدمت به الحكومة المصرية لتحسين القناة واشترطت فيه أن تساهم مصر بنصف التكاليف أو تمد امتياز الشركة لمدة عشرين عاما ، فقال الرئيس : إن مصر ستنفذ هذا المشروع كاملا الآن بعد التأميم .

الرئيس يتحدث عن حرية الملاحة

ومضى الرئيس يتحدث عن حرية القناة والضجة التى تثيرها الدول الغربية حول هـذا الموضوع فقال : إنى أتحدى أى أنسان يستطيع أن يبين أن مصر قد خرقت اتفاقية حرية الملاحة فى يوم من الأيام ، ولكن ما يقال فى هذا الموضوع لا يهدف إلا إلى تضليل الرأى العام العالمى .

لا نقبل التهديدات

وقال الرئيس : لقد كنا على استعداد لأن نذهب إلى أى مكان للمحافظة على السلام العالمى ، ولكننا فوجئنا بالتهديدات وبالإجراءات العسكرية ، وبالتصريحات التى عبر فيها بعض الأقطاب عن عدم ثقتهم بجمال عبد الناصر .

ردنا على عدم الثقة

ما الفائدة إذن من الكلام أو المفاوضة إذا كانت الثقة منعدمة ؟ إن ردنا الوحيد هو عدم الاشتراك فى المؤتمر الذى دعوا إليه .

قضية جميع الدول المناضلة

وقال الرئيس : نحن دولة صغيرة . هذا صحيح ، ولكننا مع ذلك سندافع عن حقوقنا لأننا إذا استسلمنا للتهديد فإن ذلك سيشعر جميع الدول الصغيرة الأخرى بأنها لاتستطيع أن تحقق الحرية والاستقلال .

إن هذه القضية ليست قضية مصر فحسب ، بل هي قضية جميع الدول الصغيرة التي تناضل في سبيل الحرية والاستقلال .

إننا عازمون على المحافظة على كرامتنا وسيادتنا واستقلالنا ضد الاستعمار الجماعي والاستعمار المقنع .

وقال الرئيس معقبا على التهديدات التي توجه لمصر : إن من يبدأ حربا لايستطيع أن يتكهن كيف ستنتهي تلك الحرب .

سبب إعلان التأميم

سأل أحد الصحفيين الرئيس جمال عبد الناصر عما دعا مصر إلى إعلان تأميم قناة السويس فجأة ، ولماذا لم تخبر الدول الرئيسية باعتزامها اتخاذ هذا الإجراء ؟

وقد رد الرئيس قائلا :

كنا نشعر بأن هناك مؤامرة لمد امتياز الشركة ولو أخطرنا هذه الدول لكنا تعرضنا لمختلف أنواع الضغط .

حل المشكلات بالمفاوضة

وسئل الرئيس : هل ما زال الباب مفتوحا للتفاهم مع الدول الغربية برغم الهجمات العنيفة التي قامت بها بعضها ؟

فأجاب الرئيس بقوله : إننا — برغم هذه الهجمات — نعتقد أن أية مشكلة يجب أن تحل عن طريق المفاوضة .

تأميم البترول بالبلاد العربية

وسئل : هل فى النية تأميم شركات البترول فى البلدان العربية ؟

فأجاب سيادته بأن الكلام عن تأميم البترول فى البلاد العربية يعد تدخلا فى شئونها الداخلية ومصر ثابتة على مبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى .

ومضى فقال : إن ما قيل عن تدخل مصر فى موقف الأردن وفى طرد جلوب منه ليس سوى كلام فارغ ، فنحن قد أوضحنا رأينا فى هذه المسائل كما أوضحنا رأينا فى حلف بغداد وقررنا عدم الانضمام إليه وأوضحنا الأسباب ولكننا لا نتدخل فى الشئون الداخلية للآخرين وكل ما فى الأمر أن الصحف البريطانية تكتب للاثارة ولتضليل الرأى العام البريطانى .

تأجيل زيارة روسيا

وسئل الرئيس عن تأجيل زيارته للاتحاد السوفييتى ، وعن الموعد الذى حدده لهذه الزيارة .

فقال : إن موعد الزيارة لم يحدد بعد .

تعاون مع جميع الدول

وقال الرئيس ردا على أحد الأسئلة : إن مصر مستعدة دائما للتعاون مع أية دولة لأن مصر دولة صغيرة ومن مصلحتها أن تتعاون مع جميع الدول .

تمويل السد العالى

وسئل : هل جدد الاتحاد السوفييتى عرضه الخاص بتمويل السد العالى ، وما موقف مصر من هذا العرض ؟

فرد الرئيس بأنه تحدث فى خطابه يوم ٢٦ يوليه عن تقدم الاتحاد السوفييتى بعرض لتمويل السد العالى ، ولكن مصر قررت تمويله من دخل القناة بعد تأميمها .

تحرك القومية العربية

وسئل عن الخطة التى وضعت لإعلان الاضراب العام فى البلاد العربية .

فتساءل سيادته : ما معنى الخطة الموضوعة ؟ ومن يستطيع أن يضع مثل هذه الخطة؟

ومضى فقال : إنه لا بد أن يكون نابغة ولكن هناك حقيقة كبرى لم يدركها من يفسرون أحداث الشرق الأوسط ، وهذه الحقيقة هى أن القومية العربية بدأت تتحرك وهذه القومية هى ذلك المدبر النابغة .

هى واضعة تلك الخطط ، ولا شك فى أن القومية العربية تنبع من قلوب العرب ، ولا يستطيع أحد أن « يدبر » مثل هذا الشعور بأننا نريد أن نكون أحرارا. ولذلك فالقومية العربية اليوم هى أمل كل عربى .

مصر وتأميم الممرات المائية

وقال ردا على سؤال خاص بموقفه من تأميم بقية الممرات المائية فى العالم .

لا يعنينى فى الوقت الحاضر سوى قناة السويس وشركة قناة السويس .

استعداد لمواجهة أى هجوم

وسئل عن عدد القوات المصرية التى تعدّ عسكريا الآن .

فقال : إننا نستعد الآن لمواجهة أى هجوم ، ولكنى لا أستطيع أن أذكر أرقاما عن قواتنا .

تأييد العرب لمصر

وسئل الرئيس عن رأيه فى استعداد العرب لتدمير أنابيب البترول والمطارات الأجنبية تأييدا لموقف مصر .

فأجاب بقوله : كيف أستطيع الاجابة عن مثل هذا السؤال ؟ إن العرب إذا أرادوا تدمير أنابيب البترول فلن يسألونى فى ذلك فالقومية العربية هى التى تقرر كل شىء .

ندافع عن حقوقنا وسيادتنا

وأجاب الرئيس عن سؤال بشأن موقف مصر من التهديدات العسكرية .

فقال : لا بد لنا من أن نحافظ على حقوقنا وكرامتنا وسيادتنا وسندافع عن أنفسنا حتى آخر قطرة من دمائنا .

تقييد استقالة موظفى القناة

وسئل الرئيس عن موظفى الشركة من الأجانب وعن المادة التى تضمنها قانون تأميم القنال بشأن عدم جواز استقالة الموظفين من الشركة دون سابق إنذار .

وقد أوضح الرئيس الغرض من هذا الاجراء فقال : إن للموظفين كامل الحرية فى الاستقالة ، ولكننا اشترطنا عليهم إنذارنا برغبتهم فى الاستقالة لأننا كنا نخشى أن تحاك مؤامرة لتعطيل الملاحة فى القناة عن طريق استقالة موظفى الشركة دون إنذار ، وأردنا بذلك ضمان حرية الملاحة بالقناة .

لا زيادة فى رسوم المرور

وسأل أحد الصحفيين سيادته : هل تعتزم مصر زيادة رسوم مرور السفن فى القناة ؟

فأكد الرئيس أن مصر ليست فى حاجة إلى زيادة الرسوم ، لان الربح سيزداد بازدياد حركة مرور السفن فى القناة ، وازدياد هذه الحركة واضح .

دخل القناة يكفى لمشروعاتنا

وأضاف الرئيس إلى ذلك قوله : إن ما نحصل عليه من دخل من القناة يكفينا لبناء مشروعاتنا وستعود هذه المشروعات بدورها علينا بالأرباح .

الدعوة إلى مؤتمر لندن

ووجه الصحفى اللبنانى الأستاذ غصن سؤالا إلى الرئيس عن سبب عدم دعوة البلدان العربية لمؤتمر لندن ؟

فرد الرئيس قائلا : إن الدعوات قد وجهت دون استشارة مصر ، ولكن مصر قد دعيت لأن الذين قرروا عقد المؤتمر يعلمون يقينا أنه لا يمكن تحقيق أى شىء دون موافقة مصر .

مسألة إنسانية وحرة

ووجه المسيو ادوار سابلييه ، الصحفى الفرنسى سؤالا إلى الرئيس ، عما إذا كانت الدول الإسلامية ترضى بأن تسيطر عليها دول غير إسلامية ؟

فقال الرئيس : كل الشعوب تريد أن تعيش حرة مستقلة ، والمسألة ليست مسألة دين ، بل مسألة إنسانية وتعطش إلى الحرية والاستقلال ، فالمسلم إنسان قبل أن يكون مسلما ، والأمر كذلك بالنسبة لكل الأديان .

لا دكتاتورية فى مصر

وقام أحد الصحفيين الأجانب بمحاولة استفزازية فاشلة ، حينما سأل الرئيس : هل أنت دكتاتور حقا ؟

فضحك الرئيس وأجاب قائلا : لا أدرى ، فلك أن تحكم بنفسك وقد قيل عنى فى الصحف الأجنبية أنى ديكتاتور ، بل وقيل عنى أنى فرعون ، والديكتاتور هو الذى يحكم بلاده برغم شعبه ، ولك أن تتبين بنفسك ما إذا كان الحال كذلك فى مصر أم لا .

تأميم البترول العربى

وسئل الرئيس مرة أخرى عن رأيه فى تأميم البترول فى البلدان العربية .

فقال : ليس لى أن أقرر شيئا فى هذا الموضوع بل الأمر متروك للدول العربية المختصة ، تقرر فيه ما تشاء ، وكل ما أستطيع أن أقوله هو إننا قبل تأميمنا للقناة قد تأكدنا من أننا نستطيع إدارتها بأنفسنا إدارة كاملة .

فكرة تأميم القناة

وتحدث الرئيس عن تاريخ نشأة فكرة تأميم القناة ، ردا على أحد الأسئلة ؛

فقال : لقد بدأنا نفكر فى القناة منذ عامين ونصف عام ، فقد كان المفروض أن تنشأ القناة لخدمة مصر ، ولكن الآية عكست ، فأصبحت مصر هى الخادمة للقناة .

دخل القناة يمول مشروعاتنا

ومضى الرئيس فقال : على أننا لم نقرر تأميم القناة إلا بعد رفض الغرب تمويله مشروع السد العالى .

ونحن نرى اليوم أننا نستطيع أن نبنى السد العالى بأنفسنا وبمواردنا ، إن شعبنا الذى بنى الهرم ، يستطيع أن يبنى السد العالى ، ولكنه فى هذه المرة سيقوم ببناء مشروعات لصالحه ، تحقق له وللأجيال القادمة الرفاهية ، بدلا من أن يسخر فى بناء القصور ، كما كان يفعل فى الماضى .

رفع مستوى معيشة الشعب

وأسهب الرئيس فى شرح ضرورة قيام مصر بمجهود إنتاجى ضخم ، لرفع مستوى معيشة الشعب المصرى .

فقال : إن عددنا سيصبح ٤٥ مليونا فى خلال الثلاثين عاما القادمة ، ومعنى ذلك أنه يجب علينا أن نعمل دون كلل لرفع مستوى المعيشة ، الذى وصل إلى هذا الحد من الانخفاض بسبب الاستعمار .

ضمان حرية الملاحة

وقيل للرئيس فى أحد الأسئلة : إنك أعطيت ضمانا بحرية الملاحة ، ولكن الحكومات تتغير ، فماذا يضمن استمرار ضمان حرية الملاحة فى القناة ؟

فأجاب الرئيس قائلا : لقد أوضحت فى بيانى أننا لا نعارض فى إعطاء ضمان لحرية الملاحة ، ولكننا ضد الاستعمار الجماعى الذى يريد أن يفرض سيطرته علينا وتبرير هذه السيطرة بضرورة ضمان حرية الملاحة .

المؤتمر الدولى المقترح

وسأل الرئيس : ما هو التاريخ الذى حددتموه لعقد المؤتمر الدولى الذى تقترحونه ؟

فأجاب بقوله : يمكن أن يعقد هذا المؤتمر فى أى وقت ، إنها مسألة اتفاق ، ونحن لسنا قلقين .

الشعب يدافع حتى النهاية

وأكد الرئيس فى إجابته عن أحد الأسئلة أن التهديدات العسكرية التى توجه لمصر ، إنما تستهدف تخويف الشعب المصرى وافقاره ، ولكن الشعب قد عزم على أن يدافع عن حقوقه وسيادته وكرامته حتى النهاية .

١٩٥٦/٨/١٢

حق مصر فى تأميم القناة

أدلى الرئيس جمال عبد الناصر بحديث لمستر توم ليتيل المدير العام لوكالة الأنباء العربية أكد فيه أن مصر لن تقبل بأية حل من الأحوال أن تتولى هيئة دولية إدارة القناة وقال إن ذلك سيكون انتقاصا على سيادتنا وكرامتنا لن تقبله مصر فإن القناة جزء من أرضها .

وأضاف الرئيس يقول إن التأميم لا يؤثر فى مسألة سلامة القناة . وإذا كانت سلامة القناة كفلتها قوات أجنبية من قبل فقد كان ذلك عندما كانت القوات البريطانية على أرض مصر فلما شدت هذه القوات الرحال لا عندما أممت مصر شركة القناة نشأت مسألة سلامة القناة ولكن الواقع أننا كنا أصحاب الشأن فيما يتعلق بهذه السلامة ، وقد منعنا سفن إسرائيل من استعمال القناة عندما كانت القوات البريطانية فى مصر .

وسئل الرئيس هل يقبل النظر فى تأليف لجنة استشارية من الدول البحرية تستشيرها الهيئة المصرية التى تدير القناة فى إدارتها ومشروعات تحسينها فى المستقبل ، فأجاب الرئيس قائلا إن هذا شىء يمكن البحث فيه .

واستطرد الرئيس يقول : إن مصر لن تتراجع ، فقد كان من حق مصر تأميم القناة والمسألة الآن أكبر من القناة ، فهى تتعلق بحق جميع الشعوب الصغيرة فى ممارسة حقوق سيادتها .

وقال إنه يتذرع الآن بالصبر والانتظار ، وهو لا يدرى ماذا سيقرره مؤتمر لندن أو ماذا سيفعله إذا رفض اقتراحاته . وإذا حاول المؤتمر الحصول على تأييد هيئة الأمم المتحدة لقراراته فان مصر " تستطيع عندئذ أن تقول الشىء الكثير " ومن ذلك مثلا أن ميثاق الهيئة لا يسمح بالتدخل فى حقوق السيادة للدول الأعضاء .

ولم يشأ الرئيس التكهن بشيء عما إذا كانت القوة ستستعمل ضد مصر واكتفى بقوله إن هذا سيكون سياسة ضغط وعنت ولكن مصر ستدافع عن سيادتها وكرامتها .

واستطرد الرئيس يقول : إن الدول الغربية إنما تقع عليها تبعة زوال الثقة بينها وبين مصر . فالطريقة التى سحبت بها الولايات المتحدة عرض المعونة فى بناء السد العالى تدل بجلاء على أن الولايات المتحدة قد تحولت ضد الحكومة المصرية وأيدت هـــذه إذاعة السير أنتونى إيدن ، رئيس الوزارة البريطانية

وشكر الرئيس الدول العربية تأييدها لمصر وقال إن النجاح العظيم الذى أصابه الإضراب العام فيها احتجاجا على مؤتمر لندن يدل فى وضوح على انه يستطيع الاعتماد على عون العالم العربى بأسره وتأييده .

١٩٥٦/٨/١٨

الملاحة فى القناة حرة

أدلى الرئيس جمال عبد الناصر ، بحديث للسترفرانك أوين ، مراسل نيوز كرونيكل فى القاهرة ، فأجاب على سؤال حول ما إذا كان لا يزال مستعدا للذهاب إلى مؤتمر الأمم المتحدة لقناة السويس بأنه ينتظر الدعوة . ثم قال :

لقد نوقشت كثيرا سيادة الأمم وإنى مستعد أن أتكلم فى الموضوع لقد كنت أود أن تسألوا بعض الدول التى أممت شركاتها الصناعية والتجارية .

المجلس الاستشارى

وذكر المراسل بعد ذلك أن الرئيس جمال عبد الناصر أعلن أن مصر لا يمكن أن تقبل أى إدارة للإشراف على القناة ما لم تكن مصرية .

حرية الملاحة

ولما سئل عن الضمانات التى يمكن أن يتوقع العملاء الذين يمثلون دولا كثيرة ، الحصول عليها لمرور سفنهم فى القناة بحرية تامة أجاب الرئيس جمال عبد الناصر ، أن معاهدة ١٨٨٨ قد كفلت ذلك .

مستوى معيشة بريطانيا

وعندما ذكر المراسل أن مصر قد تستعمل إشرافها على قناة السويس كسلاح سياسى وأن منع البترول من التدفق على بريطانيا سيسبب انخفاض مستوى المعيشة انخفاضا خطيرا ، أجاب الرئيس جمال عبد الناصر :

" ما الذى يدعونا إلى أن نحاول خفض مستوى المعيشة لأى شعب آخر ؟ إن كل ما نتمناه هو أن نرفع مستوى معيشة شعبنا نحن ... ولو نجحنا فى هذا فسيعود ذلك بالنفع على الجميع فى نهاية الأمر " .

مصر تضمن حرية الملاحة

شهد البريطانيون صورة الرئيس جمال عبد الناصر وهو يبتسم على شاشة أجهزة التليفزيون فى دورهم .

رأوه جالسا الى مكتبه فى ذير تكلف ، وهو يدلى بحديث سجل بالتليفزيون الى مراسل صحيفة بريطانية كبرى .

رفض الرئيس جمال عبد الناصر أن يتحدث الى المراسل عن مؤتمر لندن قبل انتهاء المؤتمر من أعماله كلها ، ثم أجاب على سؤال خاص بمسألة ضمان حرية الملاحة فى القناة بقوله : إن مصر كانت دائما أبدا هى المسئولة عن حرية الملاحة فى القناة منذ إبرام اتفاقية عام ١٨٨٨ ولم تكن مهمة الشركة سوى الإشراف على إدارة القناة ، فلست أدرى ما الذى يمكن أن يحملنا على وقف الملاحة فيها ؟ وأضاف الرئيس أنه لم يحدث أن توقفت الملاحة فى أى وقت .

١٩٥٦/٨/٢٥

سياسة مصر المستقلة

نشرت صحيفة "هيرالد تريبيون" حديثا للرئيس جمال عبد الناصر قال فيه : إن مصر لا تريد أن تكون جزءا من الكتلة السوفيتية أو من الامبراطورية البريطانية .

وسأل مراسل الصحيفة الرئيس عبد الناصر هل مصر تجاوزت الحد الذى لا يمكنها بعده التراجع فى علاقاتها مع روسيا ؟

فأجاب بقوله : ليس هذا حقا ، فسياستنا مستقلة . إذ ما فائدة أن نهرب من سيطرة لنقع فى سيطرة أخرى ؟ وحتى هذه اللحظة اتخذت جميع القرارات الخاصة بالسياسة المصرية هنا فى هذا المكتب ، لا فى موسكو ولا فى واشنطون .

تجميد الأرصدة المصرية

وقال الرئيس عبد الناصر : إن تجارة مصر مع الكتلة الشرقية قد اتسع نطاقها ، ولا شك فى أن الغرب قد أخطأ بتجميده للأرصدة المصرية .

وأعرب المراسل عن إعتقاده بأن الرئيس يوجه عناية كبيرة سريعة لمعالجة الضربة التجارية التى وجهها الغرب إلى مصر .

علاقات الغرب بمصر

ومضى فقال : إن الرئيس عبد الناصر صرح بأن فى الإمكان وقف التدهور فى علاقات مصر مع الغرب وإعادة الأمور إلى مجاريها ، ولكنه يرى أن الخطوة الأولى فى هذا السبيل يجب أن يخطوها الغرب نفسه .

تجاهل أماني العرب

وقال المراسل : إن الرئيس عبد الناصر يعتقد أن الغرب تجاهل أماني الشرق العربي وأهدافه القومية منذ إنشاء حلف بغداد كما يعتقد أن العرب جميعا لا يقبلون أي حلف الا اذا كان عربيا خالصا ، تستبعد منه بريطانيا خاصة . وذلك نتيجة لنفورهم الشديد من السيطرة الاستعمارية التي عانوا منها الكثير من قبل .

١٩٥٦/٨/٣٠

مصر تحمى حرية الملاحة فى القناة

تحدث الرئيس جمال عبد الناصر إلى جماعة من الصحفيين الأمريكيين والبريطانيين فقال: إن وجهات نظر الرئيس أيزنهاور بشأن مشكلة القناة، تتفق ووجهة النظر المصرية.

وردد الرئيس عزم مصر على القتال إذا هاجمتها القوات البريطانية والفرنسية وألمع إلى أن مصر ستطلب تأييد الدول الصديقة إذا هوجمت، فقد قال: " طبعا إنك إذا هوجمت، فستطلب من أى أحد كان أن يساعدك " .

حل لا يجافى سيادتنا

وعشية بدء المباحثات مع اللجنة الخماسية، أدلى الرئيس المصرى بهذا الحديث إلى ستة عشر مراسلا يمثلون الصحف الأمريكية والبريطانية، وقد أعرب فيه عن استعداده لقبول أى حل لمشكلة القناة لا يجافى سيادة مصر .

وقال الرئيس: إن ايزنهاور اعترف بحق مصر فى ملكية القناة واكتفى بأن طلب بقاء القناة حرة للملاحة الدولية .

وقال الرئيس عبد الناصر : " إن ايزنهاور أشار فيما سبق إلى أن ميثاق ١٨٨٨، إنما يدول قناة السويس". وقال: "لقد اعترضنا على ذلك البيان، ولهذا أصدر بعده الرئيس ايزنهاور بيانا ثانيا يدل فى معناه العام، على أن وجهة نظره، هى نفسها وجهة نظر مصر".

وأضاف : "إنه قبل صدور هذا البيان، كانت سياسة أمريكا إزاء القناة غامضة" .

سنحارب إذا هوجمنا

وسئل الرئيس، عما إذا كان سيخوض غمار الحرب ليدافع عن موقفه بشأن القناة، فقال بحدة : " إذا هوجمنا فسنحارب " .

تحركات الجنود

وسئل عبد الناصر عما إذا كان سيطلب إنهاء الاستعدادات البريطانية الفرنسية كشرط أولى لبدء المباحثات بشأن القناة فقال : "لا نعلم حتى الآن . وإننا نراقب تحركات الجنود لنرى ماذا سيحدث فيما بعـــد . . . وقال : إن مصر لا تعتزم التقدم بشكوى إلى مجلس الأمن فى هذه اللحظة بشأن تهديدات البريطانيين والفرنسيين .

تهديدات بالحرب

وسأل أحد الصحفيين الرئيس عبد الناصر عن حالة القلق فى مصر فى الوقت الحاضر، فقال : "إننا نواجه كما ترى تهديدات بالحرب من دولتين كبيرتين ، وأن خطورة هـذا التوتر يمكن أن تجيب عليها الدولتان الكبيرتان اللتان يرجع إليهما سبب هذا التوتر" .

وقال الرئيس عبدالناصر: "إنه يعد المباحثات التى ستجرى مع بعثة منزيس "مناقشات لا مفاوضات" مع دول خمس وقال : "إن مصر لن تقبل الإشراف الدولى على القناة ، لأن ذلك ينم عن استعمار جماعى" .

وكرر القول بأن مصر مستعدة لقبول أى حل لا يؤثر على سيادتها .

ميثاق جديد

وقال عبد الناصر ما سبق أن ردده من أنه مستعد لتوقيع ميثاق جديد كمعاهدة ١٨٨٨ ولكن أوسع نطاقا ، بحيث يضم جميع الدول التى تستخدم القناة .

العقوبات الاقتصادية لن تضرنا

ونفى الرئيس أن العقوبات الاقتصادية التى فرضها البريطانيون والفرنسيون ستضر بمصر ضررا كبيرا ، ولم يصر على ضرورة إلغاء هـذه العقوبات كأساس للدخول فى مفاوضات .

وأشار عبد الناصر إلى تجميد أرصدة مصر الاسترلينية بواسطة بريطانيا وفرنسا فقال: إن هذه التدابير لن تؤثر علينا كثيرا ، وأضاف " إن ٧٥٪ من شعبنا فقراء ونحن نكافح من أجل رفع مستواهم إن اقتصادياتنا تقوم الآن على أن يكون ثلث تجارتنا مع الغرب وثلثها مع الكتلة الشيوعية ، والثلث الثالث مع الدول الأخرى . فإذا حاول الغرب أن يقاطعنا فإننا سنحول ثلث من تجارتنا إلى جهة أخرى .

القضاء على الإستعمار

وقال عبد الناصر : إنه أمم شركة قناة السويس لأنه يعدها أثرا من آثار الاستعمار ودولة داخل الدولة .

وكان الرئيس عبد الناصر يتنفس في هدوء ، ويجفف عرق جبهته باستمرار ، وقد بدأ مرحا مسرورا ، واستغرق في حديث ودي مع مراسلي الصحف .

مرشدو القناة

وقال الرئيس : إن في استطاعة المرشدين الأجانب أن يتخلوا عن عملهم في القناة حتى أخطروا السلطات المسئولة بوقت كاف . ويعتقد الرئيس أن من الممكن أن تظل القناة مفتوحة بإشراف المرشدين المصريين حتى ولو استقال المرشدون الأجانب جميعهم .

وقال : إنه يتابع الرأي الأمريكي من خلال الخطابات التي يتلقاها من الأمريكيين وهي تبلغ حوالي ٢٠٠٠٠ خطاب في الشهر .

واختتم الرئيس حديثه بقوله : كان أكثر هذه الخطابات في الماضي وديا ... وآمل أن تظل كذلك .

١٩٥٦/٨/٣٠

مصر تواجه التهديد من بريطانيا وفرنسا

عقد الرئيس جمال عبد الناصر مؤتمرا صحفيا كبيرا فى مجلس قيادة الثورة إستغرق ساعة ونصف الساعة وحضره ١٥ صحفيا أمريكيا ورد فيه على نحو ١٢٠ سؤالا وكانت الأسئلة والأجوبة تسجل فى هذا المؤتمر لإذاعته بالتلفزيون من محطة شركة التلفزيون الأهلية الأمريكية .

رفض الإشراف الدولى على القناة

وقد صرح الرئيس عبد الناصر فى هذا المؤتمر : بأنه مستعد لقبول أى حل لمشكلة قناة السويس بشرط عدم المساس بسيادة مصر ، ولكنه رفض فكرة الإشراف الدولى على القناة .

الاستعداد لتوقيع معاهدة تكفل حرية الملاحة

وقال الرئيس : إنه على استعداد أيضا لتوقيع معاهدة تضمن حرية الملاحة بالقناة .

مناقشات ... لا مباحثات

وفهم من تصريحات الرئيس عبد الناصر انه يعد مباحثات منزيس مجرد مناقشات لا مفاوضات .

التهديد موجه إلى لا منى

وقال الرئيس عبد الناصر ردا على أحد الأسئلة : " إن مصر هى التى تواجه التهديد من دولتين كبيرتين هما فرنسا وانجلترا ، وليست مصر هى التى تهدد هاتين الدولتين .

وقال : " إننا نريد الوصول إلى حل ، ونرى أنه يجب الوصول إلى ذلك الحل عن طريق المفاوضة " .

الدفاع عن بلادنا إزاء التهديد

ولكننا نواجه تهديدا من دولتين من الدول الكبرى . وكل ما نستطيع أن نفعله إزاء ذلك هو الدفاع عن بلادنا .

مصر لا تثير المشكلة بالأمم المتحدة الآن

وقال الرئيس عبد الناصر : إنه لن يثير مشكلة القناة أمام الأمم المتحدة الآن ، لأنه يخشى أن تستخدم إحدى الدول الكبرى حق الفيتو .

ثم قال : " إننا نفضل الاعتماد على تأييد الرأى العام وعلى السلوك الأخلاقى العالمى " .

الإشراف الدولى استعمار جماعى

ورفض الرئيس عبد الناصر طوال المؤتمر فكرة الإشراف الدولى على القناة ، وقال : " إننا لا نستطيع أن نقبل الإشراف الدولى لأنه يعنى استعمارا مشتركا " .

الشركة المنحلة من بقايا الاستعمار

ووصف الرئيس عبد الناصر الشركة المنحلة بأنها لم تكن إلا بقية من بقايا الاستعمار ودولة داخل الدولة

مطمئن الى الشعب ومؤمن بالله

وقال : إننا نشعر أن جزءا من سيادتنا سينزع منا عن طريق فكرة الإشراف الدولى ثم قال : إنى متأكد من حق بلادى ومطمئن إلى شعور الشعب المصرى ومؤمن بالله .

لانريد الحرب ولكننا نقاتل إذا هوجمنا .

وقال : إنه لايريد أن تنشب حرب بسبب مشكلة قناة السويس ولكنه سيقاتل إذا لزم الأمر ، فقد صرح بما يلى " ليس فى العالم من يريد الحرب ، ولكنا سندافع عن أنفسنا إذا هوجمنا " .

محاولة فاشلة لتجويع مصر

ووصف العقوبات الغربية المفروضة على مصر بأنها محاولة لتجويع الشعب المصرى ولكنها محاولة لن يكتب لها النجاح .

مصر تريد تنفيذ مشروعاتها الاقتصادية .

وصرح بأنه ليس لدى مصر أية خطط ضد الممتلكات الغربية الأخرى فى الشرق الأوسط ، وقال إن مصر تعتزم أن تكرس جهودها لتنفيذ مشروعاتها الاقتصادية ولرفع مستوى الحياة بين أفراد الشعب المصرى .

وأوضح الرئيس عبد الناصر أنه يجب على أمريكا أن تكون عادلة ومنصفة وألا تضحى بالدول الصغيرة فى سبيل مصلحة الدول الاستعمارية .

احتجاج مصر على تصريحات ايزنهاور

وقال إنه شعر بخيبة أمل من التصريح الأول للرئيس "ايزنهاور" عن دولية القناة ، مما أدى إلى ان تحتج مصر ولكن الإيضاحات التى ذكرها الرئيس ايزنهاور فى مؤتمره الصحفى قد طمأنت الشعور المصرى بدرجة مرضية ، ثم قال أنه يجب على أمريكا أن تراعى العدالة الدولية عندما تتعامل مع الدول الصغرى .

المرشدون وحرية ترك الملاحة

وقال ان فى وسع المرشدين الغربيين ان يتركوا عملهم بشرط أن يخطرونا بذلك مقدما قبل ترك العمل .

وقال ان مصر ستحصل على مرشدين آخرين من الدول الصديقة إذا ترك المرشدون الغربيون عملهم بالقناة .

هل تطلب مصر عون روسيا

ورفض الرئيس أن يقول إذا كان سيحصل على معونة من روسيا إذا استخدمت فرنسا وبريطانيا القوة ، ولكنه قال إن من الطبيعى إذا ما هجم عليك أحد أن تلتمس العون من أى شخص .

مراقبة تحركات بريطانيا وفرنسا

وقال : " إننا نرقب حركات القوات الانجليزية والفرنسية فى البحر الأبيض لنرى ماذا سيحدث بعد ذلك .

حقنا فى تأميم القناة

ونفى الرئيس المزاعم القائلة إنه استولى على القناة وقال : " لقد مارسنا فقط حقنا بتأميم الشركة . أما القناة ذاتها فمصرية فهى تجرى فى أرض مصرية كما أن الشركة التى كانت تتولى إدارتها كانت شركة مصرية و إدارة الأعمال بالقناة حق من حقوقنا بموجب الاتفاقات المعقودة فى هذا الشأن " .

١٩٥٦/٩/٢

رد الرئيس على لجنة منزيس

رد الرئيس جمال عبد الناصر على المستر منزيس رئيس اللجنة الخماسية التى قدمت إلى مصر بالرسالة الآتية :

يا صاحب السعادة :

تلقيت خطابكم المؤرخ ٧ سبتمبر سنة ١٩٥٦ الخاص بالمقابلات التى تمت بيننا و بين اللجنة التى ترأسونها والتى تمثل الحكومات الثمانى عشرة التى اشتركت فى مؤتمر لندن الخاص بقناة السويس ، ولعل لجنتكم تذكر أننى عاقت فى خلال المناقشات على عدة نقاط أساسية .

فلقد أشرتم إلى أن الدول الثمانى عشرة تمثل ٩٠٪ من الدول التى تستخدم القناة ، و بغض النظر عن كون هذا التقدير مبالغ فيه فان ما تفهمه بعبارة « التى تستخدم القناة » هو أنها تشمل تلك الدول التى و إن لم تكن تملك سفنا تعبر القناة إلا أنها تعتمد على تلك الأخيرة فى مرور الجزء الأكبر من تجارتها الخارجية ، ومن أمثلة تلك الدول أستراليا وسيام وأندونيسيا والهند و باكستان و إيران والعراق والعربية السعودية والحبشة والسودان ، و بالإضافة إلى ذلك فإن مشكلة القناة لها علاقة وثيقة لمبادئ السيادة وحق الملكية وكرامة الدول .

حق مصر فى التأميم

وقد يبدو ظاهرا أن الأزمة الحالية نشأت فى ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦ عندما استخدمت الحكومة المصرية سلطاتها فى تأميم الشركة التى كانت معروفة باسم « الشركة العالمية البحرية لقناة السويس » . وليس هناك ثمة شك فى حق الحكومة المصرية التام فى تأميم تلك الشركة المصرية .

وعند ما أممت الحكومة تلك الشركة ، أعلنت صراحة أنها تعتبر نفسها مرتبطة بمعاهدة سنة ١٨٨٨ التى تضمن حرية الملاحة فى قناة السويس واستعدادها لتعويض المساهمين تعويضا عادلا .

اتفاقية تضمن حرية الملاحة

وفى ١٢ أغسطس أعلنت الحكومة المصرية استعدادها لدعوة الدول الموقعة على معاهدة القسطنطينية عام ١٨٨٨ إلى أن تشترك وإياها فى مؤتمر تساهم فيه الحكومات التى تعبر سفنها قناة السويس بغية إعادة النظر فى اتفاقية القسطنطينية والنظر فى عقد اتفاقية بين تلك الدول تؤكد وتضمن حرية الملاحة فى قناة السويس .

وفى نفس الوقت فإنه لا يؤخذ على الحكومة المصرية أنها قد تغضت فى أى وقت أو مناسبة كانت أى واجب من واجباتها الدولية بخصوص قناة السويس. وفى الوقت ذاته فإن الملاحة فى قناة السويس قد استمرت بنظام وكفاية فى خلال الخمسين يوما الماضية وذلك بالرغم من الصعوبات التى خلقتها كل من حكومة فرنسا والمملكة المتحدة و بعض ذوى المصالح من أفراد شركة القناة السابقة .

إختلاق حالة خطيرة

وعليه، فإن هذه الأزمة وما يسمونه بالحالة الخطيرة ما هما إلا إختلاق قامت به الجهات المذكورة و يدل على ذلك ما يأتى :

(أ) التصريحات المتضمنة التهديد باستخدام القوة .

(ب) تعبئة فرنسا والمملكة المتحدة لقواتهما وما تقومان به من تحركات لهذه القوات .

(ج) تحريض الموظفين والمرشدين الذين يعملون فى قناة السويس على ترك عملهم بغتة بواسطة فرنسا والمملكة المتحدة و بعض الموظفين الرسميين لشركة قناة السويس السابقة .

(د) التدابير الاقتصادية التى اتخذت ضد مصر .

وعلى الرغم من كل ذلك فكثيرا ما كانت تتردد على أسماعنا إشارات إلى " حل سلمى " و " مفاوضات حرة " للوصول إلى الحل المنشود . وهل هناك من حاجة إلى أن نؤكد هذا التضارب بين الحقيقة الواضحة و بين الغرض المزعوم .

التهديد والضغط والتحريض على عرقلة الملاحة

وإذا كانت هناك أعمال تقوم على انتهاك صارخ وامتهان لنص ميثاق الأمم المتحدة وروحه فإنما هي محاولة التهديد والضغط الاقتصادي والتحريض على إفساد أعمال الملاحة .

رغبة مصر في حل سلمي

وعلى النقيض من ذلك أعلنت الحكومة المصرية استعدادها الكامل للتفاوض رغبة منها في الوصول إلى حل سلمي وفقا لأهداف ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ التي يقوم عليها . ولا يزال هذا الهدف هو الذي تسعى إلى بلوغه سياسة الحكومة المصرية والأهداف التي تبغي تحقيقها . وقد قمنا بدراسة المقترحات التي قدمت في مؤتمر لندن وفي خارجه بشأن هذه المشكلة دراسة دقيقة ومن بينها الاقتراحات التي قدمتها الثماني عشرة دولة التي تمثلها اللجنة .

ما تتفق عليه مصر مع الـ ١٨ دولة

ونحن نتفق مع الثماني عشرة دولة في قولها أن الحل يجب :

(أ) أن يخدم حلول سيادة مصر .

(ب) أن يضمن حرية الملاحة في قناة السويس وفقا لاتفاقية ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨

(ج) أن يخدم حق ملكية مصر للقناة .

(د) أن يضمن إدارة سليمة يعتمد عليها للقنال كما يضمن أعمال الصيانة والتوسع .

اقتراحات تهدم الغايات التي تستهدفها اللجنة .

ولكن عند ما نفحص السبل والوسائل التي تقترحها اللجنة لتحقيق هذه الأهداف نجد أن هذه الوسائل تهدم الغايات التي تستهدفها وأنها تنتهي إلى عكس ما تهدف إليه .

« فالنظام المحدد » الذى تقترحه اللجنة يعنى فى الواقع الاستيلاء على إدارة القنال . وهذا النظام المحدد هو ما قدمته الحكومات التى احتضنت هـذا المؤتمر الى الحكومات المدعوة قبل بدء المؤتمر وهو الذى جرى الأخذ به طوال هذه الفترة .

مصر هى التى تضمن حرية الملاحة

ولا مناص من أن يعتبر الشعب المصرى النظام المقترح نظام يقوم على العدوان وينتهك حقوقه وسيادته . وقد كان من جراء ذلك أن تعذر التعاون ، وفى وسع المرء أيضا أن يتساءل عما إذا كانت شركة القنال هى التى كانت تضمن فعلا حرية الملاحة فى القنال . . . ألم تكن الحكومة المصرية فى الواقع هى التى تضمن ولا تزال تضمن حرية الملاحة فى القنال وهل من الممكن عمليا ضمان هذه الحرية بواسطة لجنة قنال السويس المقترحة ؟

أليس من المتوقع أن تكون هـذه اللجنة مصدرا لسوء التفاهم وللمتاعب بدلا من أن تكون مصدرا للمعونة والاطمئنان ؟

لا نريد سيطرة

نحن نضع نصب أعيننا فى هذا كله الأهمية الحيوية للتعاون الدولى الحقيقى الذى يختلف عن السيطرة على أية دولة سواء أكانت السيطرة شبيهة بتلك التى تخلصت منها مصر أخيرا أو بسيطرة جماعية لا نجد مناصا من أن نعتبرها ممثلة فى النظام الذى تقترحه اللجنة .

وأن أية محاولة لفرض مثل هذا النظام ستكون نذيرا حقا لصراع لم يحسب حسابه ... وسيدفع قناة السويس إلى خضم السياسة بدلا من إبعادها عنها كما تريد اللجنة ... وأيا كان نظام إدارة القناة فى المستقبل ، فإنه سيعتمد على التعاون الوثيق الكامل لشعب مصر الذى تجرى القناة فى أرضه ... ومن الواضح أن مثل هذا التعاون الذى لا غنى عنـه لا يمكن أن يتحقق إذا اعتبر الشعب هذه الإدارة معادية له وضد سيادته وحقوقه وكرامته .

ومن الغريب حقا أن هؤلاء الذين يؤيدون إبعاد قناة السويس عن السياسة كانوا هم أنفسهم الذين قاموا بالأعمال التى تناقض هذا الهدف الذى يعلنونه تناقضا تاما .

خطة مرسومة

فما معنى تدويل القناة وعقد مؤتمر لندن مع اختيار الأعضاء الذين وجهت إليهم الدعوة وفقا لخطة مرسومة، ثم إيفاد اللجنة الخماسية والتهديدات وتحركات القوات المسلحة واتخاذ التدابير الاقتصادية .

ماذا يكون هذا كله إن لم يكن سياسة بكل معانيها .

وقد ذكرتم أن مندوب أية دولة تمثل فى لجنة قناة السويس المقترحة ينبغى ألا يخضع لأى التزام باتباع التعليمات السياسية . . فإن هؤلاء المندوبين سيكونون ولاؤهم أيا كان الأمر لبلادهم وسيكونون أتباعا لحكوماتهم . ومن المستبعد جدا ألا يتأثروا بهذه الاعتبارات . والأمثلة التى أوردتموها فى خطابكم عن البنك الدولى ومحكمة العدل الدولية لا يمكن أن تكون صالحة أو مقنعة .

ابعاد القناة عن السياسة

وإننا نعتقد أن الإبعاد الحقيقى للقناة عن السياسة يمكن أن يضمن خير ضمان بإجراء دولى ملزم يأتى إما فى صورة إعادة تأكيد أو تجديد لاتفاقية سنة ١٨٨٨ ، وكلا هذين الحلين مقبول لدينا كما أعلنا من قبل .

مصر لاتريد إلحاق الأذى بالاقتصاد البريطانى

وقد ترددت المزاعم بأن حكومة مصر تهدف إلى التحيز ضد إحدى الدول التى تمثلونها — وهى المملكة المتحدة — وأن الحكومة المصرية ترى من أهدافها الحاق الارتباك بالاقتصاد البريطانى وتعطيل حركة التجارة والتموين اللازمين لبريطانيا عبر قناة السويس .

وغنى عن البيان أن هذه الادعاءات أبعد ما تكون عن الحقيقة ، فليس فى استطاعة فرد ما أن يسوق ثمة سبب يدفع مصر إلى اتباع مثل هذه السياسة .

الثقة ذات شطرين

وقد ذكرتم أيضا مسألة الثقة الدولية ، وقد وجهت نظر سيادتكم فى هـذه المسألة إلى أن الثقة ذات شطرين. فبينما لا تنكر أهمية الثقة لدى الدول الأخرى ، فإن ثقة الشعب المصرى مساوية لها على الأقل فى الأهمية فى هذا المجال ، وليس من الممكن الحصول على هذه الثقة إذا اضطر المصريون كنتيجة لبعض الأفعال والسياسات أن يشكوا و يفقدوا الثقة فى وجود عدالة دولية أو فى قيام حكم القانون فى العلاقات الدولية .

الحشود العسكرية هى الخطر على حرية الملاحة

فلو أن الهدف الحقيقى كان ضمان حرية المرور فى قناة السويس ، فإن الجواب ظاهر وهو أن المرور فى القناة كان وما يزال مستمرا ومكفول الحرية ، والخطر الوحيد الذى يواجه هذه الحرية ينبعث من التهديدات ومن حشد القوات العسكرية ومن تحريض الموظفين والعمال على عرقلة سير العمل فى القناة والإجراءات الاقتصادية التى اتخذت ضد مصر .

أما إذا كان الهدف — كما يبدو — هو بتر جزء رئيسى من جسم مصر ، وإذا كان الهدف هو حرمان مصر من جزء لا يتجزأ من أراضيها ، فإن من الواجب التصريح لنا بذلك .

حرص مصر على المحافظة على السلم

ومن الواضح تماما غاية الوضوح الآن أن مصر بحكم طبيعة الأمور مهتمة اهتماما جديا المحافظة على السلام والأمن ، ليس فى منطقة القنال فحسب ، ولكن فى المنطقة التى توجد فيها بأسرها ، بل فى جميع أنحاء العالم .

وعلى حرية الملاحة

كما يجب أن يكون واضحا كذلك أن مصر مهتمة تمام الاهتمام — ولو لمجرد مصلحتها الشخصية بحرية المرور فى القناة و بضرورة استمرار إدارتها بكفاية ودراية وتقدم بدون أى تمييز أو استغلال من نوع كان .

الرسوم على السفن

وأود أن أذكر — فيما يتعلق بالمسألة الأخيرة — أنى قد أوضحت للجنة أن حكومة مصر مستعدة للدخول فى أى اتفاق ملزم فيما يتعلق بفرض رسوم ومكوس عادلة .

مصر تعمل لتحسين القناة

أما فيما يتعلق بمشاريع تحسين القناة التى أشرتم إليها ، فإننى أود أن أؤكد أن حكومة مصر مصممة على عمل كل شئ ممكن فى هذا المجال وهو ما أعلنت من قبل عن نيتها فى تنفيذ مشروع تحسين القناة الذى وضعته الشركة السابقة وغيرها من المشروعات التى تهدف إلى غايات أكبر ومدى أبعد .

ولقد أعلنا أن سياستنا هى أن تظل هيئة إدارة قناة السويس هيئة مستقلة ذات ميزانية مستقلة . وأنها قد خولت كل السلطات اللازمة دون أن تتقيد بالإجراءات أو النظم الحكومية . كذلك أعلنا عن نيتنا على تخصيص نسبة كافية من إيرادات القناة لتنفيذ مشروعاتها المستقبلة وألا نوجه أى جزء من الإيرادات اللازمة فى هذه المشروعات إلى أى أغراض أخرى .

الإفادة من خبرة الخبراء

وقد أبدت الحكومة المصرية استعدادها وستبدى استعدادها دائما إلى الاستفادة من خبرة ومران الخبراء الأكفاء من جميع أنحاء العالم لتحسين القناة وفى إدارتها .

المشروع المقترح يستهدف التحكم فى القناة

وفى رأينا أن النقطة الجوهرية فى الموقف الحالى هى أن المشروع المقترح فى حد ذاته . وفيما صحبه وفيما قد يترتب عليه ، إنما يهدف إلى ضمان قصر الإشراف على القناة على مجموعة معينة من الدول التى تستخدم القناة وذلك عن طريق التحكم فى إدارتها .

والمذكرة التى وزعت على الدول المدعوة إلى مؤتمر لندن قبل انعقاده بوقت قصير والتى تبدو حتى الآن مرشدا لهذه الدول فى الأهداف التى لا زالت تتمسك بها تقول :

« اقتراح بإنشاء هيئة دولية لإدارة قناة السويس »

(أولا) اتفقت فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة على أنه فى أثناء عقد المؤتمر سيدرج مشروع اقتراح بإنشاء هيئة دولية لإدارة القناة وفق الأسس الآتية :

(ثانيا) تكون أغراض ووظيفة هذه السلطة الدولية كما يلى :

(١) أن تقوم بإدارة القناة.

(٢) أن تضمن تأدية القناة لمهمتها على خير وجه باعتبارها ممرا مائيا دوليا حرا مفتوحا وآمنا طبقا لمبادئ اتفاقية القسطنطينية عام ١٨٨٨

(٣) تنظيم دفع تعويض عادل لشركة قناة السويس .

(٤) أن تضمن لمصر تعويضا عادلا على أن يؤخذ بعين الاعتبار كل حقوق مصر ومصالحها المشروعة .

لجنة تحكيم

وفى حالة فشل الاتفاق مع الشركة أو مع مصر على إحدى النقطتين الأخيرتين يمكن إحالة الموضوع إلى لجنة تحكيم تتكون من ثلاثة أعضاء تعينهم محكمة العدل الدولية .

(ثالثا) الهيئات التى تتكون منها السلطة الدولية هى :

(١) مجلس إدارة ترشح أعضاؤه الدول التى تستخدم القناة استخداما رئيسيا فى ملاحتها وفى تجارتها البحرية .

(٢) الهيئات الفنية الضرورية من ناحيتى العمل والإدارة .

(رابعا) تشمل اختصاصات السلطة الدولية بوجه خاص ما يأتى :

(١) القيام بكل الأعمال الضرورية .

(٢) تحديد الرسوم والأتاوات والمكوس الأخرى على أسس عادلة .

(٣) جميع المسائل المالية .

(٤) اختصاصات الإدارة والرقابة بصفة عامة .

مؤامرة لانتزاع القناة من مصر

ونحن مقتنعون من أن أى دراسة لهذه المذكرة لا تترك فى ذهن القارئ لما لا أن الغرض هو انتزاع القناة من أيدى مصر ووضعها فى أيد أخرى ومن الصعب أن يتصور المرء أمرا أكثر استفزازا من هذا للشعب المصرى . فإن عملا كهذا يحمل فى طيانه ما يؤدى إلى فشله ويكون مصدرا للاحتكاك وسوء التفاهم والصراع المستمر . وبعبارة أخرى قد يكون بداية للاضطراب بدلا من أن يكون خاتمة له .

سياسة مصر إزاء القناة

ومن جهة أخرى أحب أن أؤكد من جديد أن سياسة حكومتى لا تزال :

(ا) حرية المرور فى قناة السويس وضمان استخدامها بدون تمييز .

(ب) تحسين قناة السويس لمواجهة مطالب الملاحة فى المستقبل .

(ج) فرض رسوم ومكوس عادلة .

(د) إدارة قناة السويس على نحو يقوم على كفاية فنية .

ونحن نأمل أن تنفصل قناة السويس بذلك عن السياسة وتصبح من جديد حلقة من حلقات التعاون والفائدة المتبادلة والتفاهم الوثيق بين دول العالم بدلا من أن تكون مصدرا للنزاع .

ونحن أيضا على ثقة من أن مصر واثقة من أنها تستطيع أن تساهم أحسن مساهمة فى رفاهية العالم وسعادته كما تساهم فى رفاهيتها وسعادتها بانتهاج هذه السياسة و بسط نياتها الحسنة فى كل اتجاه .

مذكرة

إلى الأمين العام للأمم المتحدة

١ — فى ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦ أممت الحكومة المصرية الشركة البحرية لقناه السويس ولقد قامت الحكومة المصريه بهذا العمل مباشرة منها لحقوق سيادتها دون أى تحدد أو مساس بحقوق أية أمة ، وقد قرنت الحكومة المصريه التأميم بإعلان عزمها على المضى فى ضمان حرية الملاحة فى القناة واستعدادها لدفع التعويض الكامل لحملة أسهم الشركة .

٢ — وبالرغم من ذلك فقد قوبل عمل التأميم بتصريحات من حكومات فرنسا والمملكة المتحدة تعلن التهديد باستخدام القوة وعن تدابير قامت بها هاتان الحكومتان للتعبئة وتحركات القوات المسلحة ، كما اتخذت تدابير اقتصادية معادية ضد مصر .

٣ — اجتمع بعد ذلك ممثلو فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية فى لندن وأصدروا بيانا مشتركا ورد فيه وجوب اتخاذ خطوات لاقامة إدارة دولية للقناة واشتمل تحقيقا لهذه الغاية على دعوة احدى وعشرين دولة أخرى من بينها مصر لحضور مؤتمر يعقد فى لندن .

وفى ١٢ أغسطس شرحت الحكومة المصرية الأسباب التى من أجلها يعد ذلك المؤتمر الذى قصد به بحث مستقبل جزء لا يتجزأ من مصر والذى عقد دون الرجوع اليها أو التشاور معها مؤتمرا غير قانونى كما بينت الحكومة المصرية الأسباب التى من أجلها لم تستطع قبول الدعوة .

٤ — وقد تلقت الحكومة المصرية محاضر اجتماعات المؤتمر الذى انعقد فى لندن فى الفترة من ١٦ إلى ٢٣ أغسطس سنة ١٩٥٦

٥ — وقد سلمت السفارة الهندية فى القاهرة فى ٢٤ أغسطس سنة ١٩٥٦ الى الحكومة المصرية المقترحات التى تقدمت بها الحكومة الهندية الى المؤتمر . وقد وجهت هذه المقترحات عناية خاصة الى وجوب اجراء مفاوضات تشترك فيها مصر واعتبرت هذا أمرا جوهريا .

وقد تلا ذلك ابلاغ حكومات سيلان واندونيسيا والاتحاد السوفييتى للحكومة المصرية تأييدها للمقترحات الهندية كما قام المستر كريشنا منون وزير الدولة فى الحكومة الهندية بشرح هذه المقترحات بالنيابة عن حكومته .

٦ — أما المقترحات التى قدمتها إلى المؤتمر حكومات الولايات المتحدة الأمريكية. الباكستان ، تركيا ، ايران والحبشة والتى أيدتها ثلاث عشرة دولة أخرى فقد قامت بتقديمها إلى الحكومة المصرية فى ٣ سبتمبر سنة ١٩٥٦ لجنة خماسية برئاسة المستر روبرت جوردون منزيس رئيس وزراء استراليا والتى قامت أيضا بشرح وجهة نظر الحكومات المؤيدة لها وكان جوهر هذه المقترحات إقامة رقابة دولية بدلا من رقابة مصر على قناة السويس والنص على الجزاءات اللازمة كما سلم إلى الحكومة المصرية فى ٨ سبتمبر سنة ١٩٥٦ الاقتراح الذى تقدمت به الحكومة الأسبانية إلى المؤتمر .

٧ — وبالإضافة إلى المقترحات السابقة وإيضاحاتها أحيطت الحكومة المصرية علما بوجهات نظر أخرى أبديت من حين لآخر خارج مؤتمر لندن . ويلاحظ أنه لم تجر حتى الآن أية مفاوضات مع مصر .

٨ — وترى الحكومة المصرية أنه من الضرورى أن تلفت النظر إلى أنها قد أعلنت فى ١٢ أغسطس سنة ١٩٥٦ عن استعدادها لأن تقوم بالاشتراك مع الحكومات الأخرى الموقعة على اتفاقية القسطنطينية لسنة ١٨٨٨ بالدعوة إلى مؤتمر لإعادة النظر فى هذه الاتفاقية والبحث فى عقد اتفاق لضمان وتأكيد حرية الملاحة .

٩ — وهى تود الآن أن تعلن أنها تعتقد بامكان إيجاد حلول — دون مساس بسيادة مصر أو كرامتها للمسائل المتعلقة بما يلى :

(أ) حرية وسلامة الملاحة فى القناة .

(ب) تنمية القناة لمواجهة مقتضيات الملاحة فى المستقبل .

(ج) وضع رسوم عادلة .

ومن المسلم به أن هذه مسائل تعنى جميع الدول التى تستخدم القناة، وأن مصر باعتبارها الدولة صاحبة السيادة والشأن ليست بطبيعة الحال أقل اهتماما بهذه المسائل من تلك الدول.

وتعتقد الحكومة المصرية أن إيجاد الحلول للمسائل السابقة يمكن الوصول إليه بوسائل المفاوضة السلمية .

١٠ — وتحقيقا لذلك تقترح الحكومة المصرية كخطوة أولى تشكيل هيئة مفاوضة تمثل وجهات النظر المختلفة للدول التى تستعمل قناة السويس ، والمبادرة بإجراء محادثات للاتفاق على تشكيل هذه الهيئة ومكان وموعد انعقادها ويمكن أن يعهد الى هذه الهيئة أيضا بمهمة إعادة النظر فى اتفاقية القسطنطينية لسنة ١٨٨٨

١١ — وتأسف الحكومة المصرية إذ ترى بعض الدول قد عمدت إلى القيام بمظاهرات عسكرية ضدها وأن بعض الجهات قد حاولت عن طريق الاغراء تحريض الموظفين الفنيين على الامتناع عن العمل بقصد إعاقة الملاحة فى قناة السويس وبالرغم من كل هذا فقد اعتصمت حكومة وشعبا بالصبر والهدوء وهى عازمة على إبقاء القناة مفتوحة دون أية عقبات .

١٢ — والحكومة المصرية إذ تعتقد أنه من الممكن إيجاد حلول لهذه المسائل وتقترح التفاوض للوصول اليها تود أن توضح أنها لا تعتدى على أى إقليم ولا تسعى للانتقاص من سيادة أحد أو القيام بأى تمييز فى المعاملة كما تود أن تشير إلى أنها لم تقم بأى عمل ولم تسلك أى مسلك يصدر عن نية العدوان أو الاخلال بالمعاهدات كما تود أن تصرح بعزمها على مواصلة الجهود للوصول الى حل عن طريق التفاوض فى نطاق نص وروح ميثاق الأمم المتحدة .

مصر تدير القناة

نشرت صحيفة (الديلى هيرالد) الناطقة بلسان حزب العمال البريطانى حديثا خاصا أدلى به الرئيس جمال عبد الناصر إلى المستر بلتشر ، مراسلها فى القاهرة ، قال فيه : (إننا نستطيع إدارة القناة . ونحن عازمون على إدارتها) .

الملاحـــــة مستمرة

وأضاف الرئيس إلى ذلك أن سبعين مرشدا مصريا ، يعاونهم المرشدون الأجانب الذين سيؤثرون البقاء يوم الجمعة ، سيعملون ليل نهار لتمكين ٤٠ سفينة من المرور عبر القناة كل أربع وعشرين ساعة . وفى يوم السبت ستستمر الملاحة فى القناة فى طريقها المألوف وسنستخدم مرشدين آخرين .

ومضى فقال : لقد اتهمنا بأننا نهدد باغلاق القناة ، ولكن هذا الاتهام يصدق عليكم أنتم ، فالاشعارات التى تقدم بها اليوم المرشـدون البريطانيون والفرنسيون والهولنديون والايطاليون ، بأنهم سيتركون العمل يوم الجمـعة ، ما هى إلا ذريعة للتدخل . ولكننا سنفوت على أولئك الذين أمروا بسحب المرشدين الغرض الذى يقصدون اليه .

إننى أعمل لشعب مصر

وسئل الرئيس عبد الناصر : هل أنت دكتاتور ؟ وهل ستتبع سياسة استعمارية خارج مصـر ؟

تستطيع الدول الأجنبية أن تصفنى بما تشاء ، ولكن يهمنى فقط ما يصفنى به أهل مصر . إننى أعمل لشعب مصر فإذا قال إننى أعمل لنفسى فإننى أتخلى عن منصبى فورا .

تعاون خالص مع العرب

ومضى فقال : " إننا نتعاون مع سائر البلاد العربية ولكننا لا نسيطر عليها . كل ما نريده نحن المصريين هو بناء بلادنا ورفع مستوى المعيشة فيها . وكل ما عدا ذلك باطل وليس معنى علاقاتنا بسائر الدول العربية أننا نحاول بناء الامبراطورية .

محادثات طابعها الحرية

وسئل : هل يظن أن اجتماعا شخصيا بينه وبين السير أنتونى إيدن ، رئيس وزراء بريطانيا ، يساعد على تسوية مسألة القناة ؟

فقال : " لقد قلت إنى كنت سأذهب إلى لندن لولا أن سمعت خطاب السير أنتونى إيدن . إنى على استعداد لأن أجرى مع أى شخص محادثات تتسم بطابع الحرية ، ولكن معنى هذا أن تخلو من التهديد . لقد أتى المستر روبرت منزيس إلى هنا ، وطلب إلى التسليم دون قيد أو شرط تحت تهديد التدابير الاقتصادية ، ووجود القوات المسلحة فى قبرص" .

الاقتصاد المصرى بخير

وقال الرئيس جمال عبد الناصر فى معرض حديثه :

إن مسألة قناة السويس ليست مسألة مال ، ولكن مسألة سيادة وكرامة . إن الاقتصاد المصرى يستطيع الصمود لتجميد الأموال المصرية فى الغرب . وسنواجه المتاعب ولكنها لن تجعلنا نركع طالبين الرحمة .

ووصف الرئيس المصرى حلف بغداد بأنه بداية الأزمة الحالية ، وقال إنه كان دائم المعارضة لهذا الحلف لأنه نظام دفاعى ينطوى على نوع جديد من الاستعمار .

وقال : « إنى أهتم بتأمين الجبهات الداخلية فى البلاد العربية أكثر مما أهتم بالاعتداءات الخارجية . فاذا انضممنا إلى مثل هذه الهيئات الدفاعية فان شعوبنا ستنظر إلى زعمائها نظرة ملؤها الريبة والشك » .

١٣ سبتمبر سنة ١٩٥٦

حرية الملاحة فى القناة

أفضى الرئيس جمال عبد الناصر بتصريح إلى مندوب صحيفـــة "تريبيوفا نودو" البولندية قال فيه إن مصر تنتظر وصول ١٣ مرشدا بولنديا للعمل فى قناة السويس .

وأضاف الرئيس عبد الناصر قائلا : إن مصر تعترف باتفاقية ١٨٨٨ باعتبارها الصيغة الدولية الوحيدة التى تتعلق بحرية الملاحة فى القناة . ومصر تتقيد بهذه الاتفاقية تقيدا تاما وهى على استعداد لتوقيع اتفاق دولى يماثلها .

وتحدث الرئيس جمال عبد النـاصر عن مشكلة المرشدين، فقال : إننـا نعتمد على وسائلنا الخاصـة ، وعلى مساعدة الدول التى ترغب فى تعـاون دولى حقيق ، ولدينا الآن ٧٠ مرشدا مصريا مستعدون للعمل دون انقطاع حتى لا تتوقف الملاحة فى القناة .

ومضى الرئيس جمال عبد النـاصر يقول : إننا ننتظر وصول ١٣ مرشـدا بولنديا ، و إذا شعرنا بتزايد الحاجة إلى غيرهم ، فسنطلب إلى بولندا — مثلا — أن ترسل إلينا من يلزم من إخصائيين .

و بعد أن أكد الرئيس جمال عبد الناصر أن دعوة الموظفين الأجانب الذين يعملون فى القناة لترك عملهم ، لم تدهش الإدارة المصرية القائمة للقناة، التى توقعت هذا الإجراء منذ شهر مضى ، قال : إن مصر لن تعارض فى إحالة مشكلة القناة إلى الأمم المتحدة .

وأشار الرئيس عبد الناصر أخيرا إلى تمويل مشروع السد العالى فذكر أن ٥٠ ٪ من دخل القناة ســيرصد لهذا المشروع ، وأن مصر باعتمادها على نفسها فى هذا الصدد لن تجد نفسها مرتبطة بأى إلتزام سياسى .

موظفو الشركة المؤممة

أذاعت وزارة الخارجية البيان الرسمى التالى :

أبرقت وزارة الخارجية الى ممثل مصر الدائم لدى الأمم المتحدة بتاريخ ١٢ سبتمبر سنة ١٩٥٦ أن يقوم بابلاغ السيد الأمين العام للأمم المتحدة وجميع وفود الدول الأعضاء بالهيئة ، أن شركة القناة السابقة أصدرت أمرا الى الموظفين غير المصريين بترك العمل بالقناة قبل يوم السبت القادم . وقد أذيعت موافقة كل من فرنسا وانجلترا على هـــذا الإجراء . وقد أبلغ رئيس فرع الملاحة فى قناة السويس هيئة إدارة القناة أن المرشدين البريطانيين والفرنسيين والهولنديين والنرويجيين سوف يتوقفون عن العمل فى نهاية يوم الجمعة القادم .

وإن الحكومة المصرية تعلن أنها ستعمل من جهتها حسب الترتيبات التى وضعتها من قبل على استمرار المرور بالقناة رغم هذه المحاولات . وإذا حدث أن تعطلت الملاحة فى القناة لأسباب خارجة عن إرادتها فان المسئولية تقع فى هذه الحالة على هذه الجهات التى عملت على تعطيل الملاحة .

هذا وقد علم أن بعض الموظفين الأجانب الذين يعملون فى هيئة إدارة قناة السويس أبدوا رغبتهم فى البقاء ومواصلة أعمالهم رغم تحريض الشركة المنحلة وتعليماتها . ومن بين الموظفين الذين قرروا الاستمرار فى العمل انجليزيان أحدهما يدعى انطوان روب .

وقد أصدر المهندس محمود يونس عضو مجلس الإدارة المنتدب لهيئة إدارة القناة منشورا اليوم قضى فيه على الشائعات والدعايات المغرضة التى ترددت أخيرا وجاء فيه .

مصر تضمن لموظفى القناة كل حقوقهم

ترددت أخيرا بعض الشائعات والدعايات المغرضة ، الهدف منها الإساءة إلى موقف الهيئة فيما يتعلق بعلاقاتها بالموظفين الأجانب .

والهيئة تعلن أن جميع هذه الشائعات والدعايات لا أساس لها من الصحة ولا تمت إلى الحقيقة بصلة .

وتود الهيئة أن تؤكد مرة أخرى ما سبق أن قررته من أنها تضمن لكافة الموظفين الأجانب الذين يظلون فى أعمالهم ، حقوقهم كاملة طبقا لقرارات تعيينهم أو عقود استخدامهم مع الشركة السابقة سواء فيما يتعلق بالمرتبات أو العلاوات أو المكافآت أو المعاشات أو غير ذلك .

والهيئة وهى تؤكد هذه الحقائق تود أن يستمر الجميع فى أداء أعمالهم فى هدوء وطمأنينة بما يحقق الصالح العام ، هذا وقد أصدرت هيئة إدارة قناة السويس بطاقات جديدة تحمل اسم الهيئة وستعرف للموظفين الذين سيواصلون أعمالهم مع هيئة إدارة القناة . ولن يسمح لغير حاملى هذه البطاقات بدخول منشآت قناة السويس ابتداء من يوم السبت القادم .

١٩٥٦/٩/١٣

مصر وأمريكا اللاتينية

أدلى الرئيس جمال عبد الناصر الى الرسام العالمى الفارو سيكيروس بحديث هذا نصه :

أولا : مما لا جدال فيه أن هناك لغالبية الرأى العام فى امريكا اللاتينية اتجاها الى تأييد تأميم قناة السويس الذى تم على يد حكومتكم وقد اعترفت بوجود ذلك الاتجاه حتى كبريات الصحف ذات الرأى السياسى المناهض لتأميم القناة ومثال ذلك جريدة « الجورنال دى اتاليا » التى نشرت فى عددها الصادر فى ٤ سبتمبر سنة ١٩٥٦ ما يلى : « ان شعوب امريكا الجنوبية (وهذه تسمية درج عليها الاوربيون فى وصف شعوب امريكا اللاتينية) تؤيد عبد الناصر . لقد صفق خمسة وثمانون فى المائة على الأقل لما حققته مصر . ومما لا شك فيه أن هذه النسبة تزيد فى البلاد التى يغلب فيها الدم الهندى » .

فماذا ترون سيادتكم فى مغزى ذلك ؟

ج : مغزى عظيم بغير شك . ان شعوب امريكا اللاتينية قد نجحت غالبيتها فى طرد المستعمرين الاسبانيين والبرتغاليين منذ الربع الأول من القرن الماضى ، ثم اضطرت فيما بعد الى الدفاع عن أوطانها ضد غزوات عديدة متتابعة كانت تهدف الى إعادة الاستعمار فيها . ان هذه الشعوب التى تناضل اليوم ضد خطر نوع جديد من الاستعمار رغم تمتعها قانونا بالاستقلال انما تعلم جيدا ان الكفاح الذى تخوضه الجمهورية المصرية اليوم ، لا يعنى الدفاع عن سيادتها واستقلالها فحسب ، ولا يعنى الدفاع عن سيادة واستقلال البلاد العربية الأخرى والدول المغلوبة على أمرها فى أفريقيا وآسيا فحسب ، وانما يعنى ايضا الدفاع عن جميع الشعوب التى تعانى نفس الظروف فى كل انحاء العالم . ان شعوب امريكا اللاتينية ان اعداءنا هم اعداؤها أيضا ومن الطبيعى أن تتخذ موقف التأييد نحو مصر . فإذا لم تؤيدنا جميع شعوب العالم فسوف يؤدى ذلك الى نتيجة خطيرة هى أنه لابد للدول الصغرى من أن تنحنى امام إرادة الدول الكبرى .

ثانيا : ان الجنرال لاذارو كاردينـاس الذى أمم صناعات البترول فى المكسيك عام ١٩٣٨ بوصفه رئيسا للجمهورية فى ذلك الحين . قد ارسل الى الدكتور وامون بتينـا سفير المكسيك فى روما رسالة يعرب فيها عن تأييده للحكومة المصرية فى تأميمها لمرفق قناة السويس وعن قلقه فى نفس الوقت من قيام فرنسا و بريطانيا بعمل عدوانى . فماذا ترون فى ذلك الموقف ؟

ج : إن حماية تأميم صناعات البترول الذى قامت به حكومة المكسيك ، وكذلك حماية كل إجراءات التأميم الجزئيـة أو الكلية التى حدثت فى جميع بلاد أمريكا اللاتينية تطبيقا لحق السيادة ومبدأ تقرير المصير لن تكون فعالة ونهائية إلا إذا كلل كفاح الشعب المصرى والشعوب العربية الأخرى بالنصر .

وأن زعيما شعبيا حقيقيا مثل الجنرال كارديناس الرئيس السابق لجمهورية المكسيك يدرك هذه الحقيقة إدراكا تاما وأنا أبعث إلى هذا الرجل الممتاز بالتقدير والامتنان لموقفه هذا .

ثالثا — أعلن السيد ادلفوروبز كورتينس رئيس جمهورية المكسيك الحالى فى تقريره السنوى المقدم فى أول سبتمبر سنة ١٩٥٦ إلى البرلمـان مانصه "أن المكسيك تناضل وفقا لتقاليدها التاريخية من أجل تطبيق مبدأ حق تقرير المصير المقرر فى ميثاق الأمم المتحدة تطبيقا عادلا . وتطالب ببحث حالة الشعوب التى تكافح من أجل حريتها بحثا يتفق وشرف إيماننا بالحرية . أمافيمايتعلق برأس المـال الأجنبي فاننا نرفض أن نمنح الشركات الأجنبية أدنى ميزة" .

فمـاذا ترون سيادتكم فى هذا التصريح ؟

ج : إن صوت سعادة رئيس جمهورية المكسيك الذى أعلنه فى أحرج أوقات الاستفزاز الفرنسى والبريطانى ضد مصر والشعوب العربية الأخرى هو بغير ما شك تعبير طبيعى عن إيمان شعب كافح كفاح الأبطال طوال قرن من الزمان لإقرار حق السيادة وتقرير المصير الذى هو جزء من دستوره الصادر فى عام ١٩١٧ . إن مصر لا تهدر الحقوق المشروعة لرأس المـال الأجنبي ، ولكنها لا تقبل على الإطلاق أن تفرض علينا رؤوس

الأموال الأجنبية شروطا وأوضاعا سياسية أو اقتصادية لا نرضاها . إن الشعب المصرى الذى قاسى أكثر من سبعين عاما من الاستعمار الجشع قد عقد العزم على صيانة استقلاله وسيادته وعلى تحويل مصر إلى دولة حديثة ذات تصنيع قوى .

وإنى أنتهز هذه الفرصة لأعبر لسعادة رئيس جمهورية المكسيك عن أعمق التقدير والتضامن .

رابعا — عندما أممت حكومة المكسيك صناعة البترول أذاع حماة الشركات الدوليون فيما أذاعوه، أن الشعب المكسيكى غير كفء من الناحية الفنية لاستغلاله هذه الصناعة وتطويرها وقد أذيعت هذه المزاعم نفسها بمناسبة تأميم قناة السويس .

فبماذا تجيبون سيادتكم على هذه الحجج ؟

لقد استطاعت حكومة المكسيك أن تدير صناعة البترول وتطورها بعد تأميمها خلال ١٨ عاما بكل الكفاءة الفنية اللازمة بالرغم من كل المناورات المستمرة التى دبرها مستغلوها السابقون . إن حجة الكفاءة الفنية التى يثيرها على الدوام مستغلو الثروات القومية لدى الشعوب الصغيرة حجة عارية من المنطق . ففى مصر — كما فى المكسيك — سوف يمضى الشعب قدما فى طريق تطوير بلاده ولن يوقف هذه العزيمة شىء بالرغم من كل العقبات التى يضعها أعداؤنا كل يوم فى طريقنا .

أننا ندير القناة منذ خمسين يوما كما كانت تدار فى الماضى ، وسوف نديرها كذلك فى المستقبل ، وسوف نقوم بتحسينها وتوسيعها خدمة للإنسانية جمعاء .

خامسا — ضم مؤتمر باندونج بلادا أسيوية وافريقية فقط فهل يمكن تصور فكرة عقد مؤتمر مماثل يضم الجمهوريات الواحدة والعشرين بأمريكا اللاتينية ومن بينها بلاد مستعمرة فى هذا الجزء من العالم ؟

ج : لقد نجحنا رغم كل الصعاب الناتجة من اختلاف ظروف البلاد المشتركة فى مؤتمر باندونج فى أن نقرر مبادئ عظيمة فى خدمة الحرية والسلم فى العالم . وحققت لنا هذه المبادئ انتصارات كبيرة منها اتساع تجارتنا الخارجية وخاصة مع الصين الشعبية والهند

وتعزيز التبادل الثقافى بيننا و بين كثير من الدول الحرة ولقد وافق الرئيس تيتو فى مؤتمر بريونى على مبادئ باندونج التى تؤيدها جميع شعوب العالم .

وأعتقد أن انضمام بلاد أمريكا اللاتينية المطرد الى هذه المبادئ يمكن أن يؤدى فى وقت قريب إلى عقد مؤتمر جديد أوسع يضم هذه البلاد ويؤكد تضامن الشعوب الصغيرة فى وجه الدول التى مازالت تتجاهل تطور الوعى الإنسانى . وإذ ذاك يمكن التطلع الى عهد تسود فيه الصداقة الحقيقية غير المشروطة بين الدول الصغرى والدول الكبرى فى عالم يظلله السلام .

٥٦/٩/١٤

استعدادات انجلترا وفرنسا الحربية

أدلى الرئيس جمال عبد الناصر بحديث صحفى إلى مراسل جريدة كايتمريني اليونانية وفيما يلى نص الحديث :

س — ماذا ترون فى الاستعدادات الحربية الإنجليزية الفرنسية فى البحر الأبيض المتوسط ؟ هل تظنون أنه خداع أم أنه فى حالة قطع المحادثات نهائيا سيكون الهجوم ؟

ج — بصفتى رئيسا مسئولا عن شعب استعد لمواجهة أسوأ الاحتمالات لا يهمنى بتاتا ما يتخذه الآخرون من إجراءات .

س — فى حالة الاستيلاء ، هل تظنون أنه سيكون نزاعا محدودا أم تتوقعون إمكانية قيام حرب ثالثة عالمية ؟

ج — إن أى عمل عدوانى ضد مصر سيؤثر على العالم أجمع من المحيط الأطلسى حتى المحيط الهندى . وجميع الدول العربية ستكون أتوماتيكيا إلى جانبنا .

س — كيف ترون وصول قوات فرنسية فى الشرق الأوسط ؟

ج — أعتقد أن هذه التحركات لها هدفان . فهى من جهة تثبت أهمية موقع قبرص الاستراتيجى كقاعدة حربية للغرب ومن جهة أخرى تشير إلى الاستعداد الحربى للاستيلاء على السويس .

س — فى هذه الأيام تقوم سفارة فرنسا بضغط على أتباعها بمغادرة البلاد حتى بوضع بواخر لنقلهم تحت تصرفهم فهل تظنون أنها حرب أعصاب أم أن فرنسا تواجه حقيقة هجوما عسكريا ؟

ج — أعتقد أن حرب الأعصاب هـذه التي يحاولون شنها ما هي إلا حرب أعصاب ضد أنفسهم . أما فيما يخصنا فنحن مستعدون لتصديق النوايا الصادقة ونستعد بكامل قوانا لمواجهتهم . أما الذي يحدث حاليا في فرنسا فهو لا يرعب إلا أهل فرنسا والمقيمين منهم في مصر لا المصريين . . .

س — هل تظنون أن هذا الاتجاه في الأحداث والابحار في قبرص ومشكلة السويس ستعرض قضية قبرص الوطنية الكبرى لمتاعب ؟

ج — إننا كما تعلمون — الشعب المصري والحكومة وأنا شخصيا قد وقفنا دائما إلى جانب اليونان فيما يختص بمشكلة قبرص . وسوف نؤيدها حتى النصر النهائي . وأنا مقتنع بأن العدالة الدولية ستنتصر في النهاية .

س — هل تظنون أن الدول العربية ستساند اليونان في التجائها من جديد إلى هيئة الأمم ؟

ج — نعم . أعتقد ذلك . أغلبهم . ربما كلهم .

س — غدا ستستقبلون اللجنة الخماسية لمؤتمر لندن . هل لكم في أن تحدثوني عن هذا الموضوع .

ج — سأستقبلهم لأني أريد أن أظهر لهم حسن نيتي وأريد أن أستمع إلى وجهة نظرهم .

س — هل ستناقشون وجهة النظر هذه .

ج — أريد أن أستمع إليهم . تفهمون جيدا أنني لا أقر سوء نوايا القوى الكبرى في مسألة حرية الملاحة في القناة . انجلترا لم تحترم أبدا كلامها بينما نحن كنا دائما نحترم هذا الكلام وبأي حق يعلنون " أننا لا نثق في وعود عبد الناصر " .

إن قناة السويس كانت آخر فضلات الاحتلال الاستعماري في مصر الذي لا نقبله ونحن لا ننوي ترك القناة لانتفاع الاحتلال الجماعي الدولي . وقد قدمنا جميع ضمانات حرية الملاحة . إن قناة السويس تمر بالأراضي المصرية وإذا كانت الحرب ضرورية للدفاع عنها فنحن مستعدون للدفاع .

س — كيف ترون موقف تركيا عامة ونحو اليونان خاصة ؟

ج — إن تركيا مستمرة فى اتباع سياسة غريبة وقد عرفتنى أخيرا عن طريق رئيس وزراء ليبيا أنها ستساند وجهة النظر المصرية فى مؤتمر لندن . وقد أخلفت وعدها فى آخر لحظة . إن موقف تركيا قد ترك أثرا كبيرا فى نفسى .

س — وماذا كان وقع قرار اليونان فى نفسكم برفض حضور مؤتمر لندن ؟

ج — إن موقف اليونان قد سرنا كثيرا ولمرة ثانية أنه واضح تماما أننا نواجه المشاكل الكبرى الدولية بنفس الانفعال السياسى .

س — هل لديكم شىء تريدون الإدلاء به ليونانيى مصر ؟

ج — إننى أعتبرهم منا مثل المصريين ، أعتقد أنهم يفكرون مثل المصريين ويحبون مصر . وشعبنا يرد لهم نفس الشعور . إن هذين الشعبين لهم جذور عريقة لمدنية كبيرة وتفتح أمامهم الآن فترة جديدة للنشاط . إننى أرغب حقا فى الذهاب إلى اليونان وعلى العموم فأنا مدعو من قبل الحكومة اليونانية .

١٩٥٦/٩/١٥

حل مشكلة القناة سلميا

أدلى الرئيس جمال عبد الناصر ، الى جيرى تشيرنى ، المراسل الدائم لوكالة الأنباء التشيكوسلوفاكية بالقاهرة وجاروسلاف بوتشك ، مراسل صحف — رودى برافو — وفراتانسك كيجيك ، مراسل صحيفة — براسيه — بحديث صحفى ننشر نصه فيما يلى :

الخطوة التالية لمسألة القناة

— ما هى . فى اعتقاد سيادتكم الخطوة التالية لايجاد حل لمشكلة القناة ، على ضوء نتائج مباحثات اللجنة الخماسية ؟

— بعد إعلان الرسائل المتبادلة بيننا وبين المستر منزيس وزملائه أعضاء اللجنة الخماسية وبعد إبلاغ جميع الدول بمذكرة الحكومة المصرية يوم ١٠ سبتمبر سنة ١٩٥٦ فإنى أعتقد أن الخطوة التالية تأتى من المعنيين بالمشكلة ، بعد ما وضحت مصر وجهة نظرها بالتفصيل.

وأرى أنه لا يزال من الممكن الوصول الى اتفاق بين مصر وبين الدول ذات العلاقة ، على المسائل التى تهم مستعملى القناة وهى :

١ — حرية المرور فى القناة دون تمييز .

٢ — تنمية القناة لتواجه مقتضيات الملاحة فى المستقبل

٣ — وضع رسوم عادلة .

مصر ساهمت فى التعايش

ما أهم ما ساهمت به مصر منذ عام ١٩٥٢ ، لتأييد فكرة التعايش السلمى ؟

أعتقد أن مصر قد ساهمت إلى حد كبير منذ عام ١٩٥٢ فى تأييد فكرة التعايش السلمى الإيجابى ، وإقراره فى جزء كبير من العالم ، وقد سلكت مصر إلى ذلك سبلا متعددة ، منها نبذها لفكرة الأحلاف العسكرية ، التى تساهم فى زيادة التوتر العالمى ، والدعوة إلى اعتناق سياسة عدم الانحياز أو الدخول فى تكتلات ، مما يؤدى بدوره إلى توسيع نطاق الحروب الباردة ، ولا يخدم قضية السلام فى العالم .

وتداوم مصر فى الإعراب عن رأيها فى أن قضية السلم إنما تعزز بالطرق السلمية ، وليس باتخاذ إجراءات من شأنها أن تثير مخاوف الدول . كما أنها تقف دائما الى جانب الشعوب فى كفاحها فى سبيل التحرر وتؤازرها فى الحصول على استقلالها ، إيمانا منها بمبدأ تقرير المصير .

ولما كانت الاتصالات المباشرة بين الساسة و بين الشعوب والتعاون المتبادل فى الميادين المختلفة من أقوى الوسائل لتحقيق التعايش السلمى الإيجابى فان مصر منذ عام ١٩٥٢ دائبة على توسيع نطاق اتصالاتها الرسمية والشعبية بالبلاد المختلفة ، فقد عقدت معاهدات ثقافية متعددة مع شتى البلاد ، لتتيح لشعبها وللشعوب الأخرى ، التعرف على الاتجاهات والآراء السائدة ، مما يزيد توثيق الصلاة بينها ويؤيد فكرة التعايش السلمى الإيجابى .

التعاون الاقتصادى

وعقدت مصر كذلك اتفاقيات للتبادل التجارى بينها و بين معظم الدول ، دون النظر إلى الأفكار السياسية التى تعتنقها ، لأننا نؤمن أن التعاون الاقتصادى يربط بين البلاد برباط وثيق من المصلحة والصداقة .

ولعل اعتناق مصر لسياسة الحياد الإيجابى والابتعاد عن التكتلات واتباع سياسة عدم الانحياز ، كل ذلك تأييد ايجابى مثمر لفكرة التعايش السلمى الايجابى .

مؤتمر باندونج ومؤتمر بريونى

وقد كان حضور مصر مؤتمر لدول الاسيوية الافريقية فى باندونج ومساهمتها بقسط وافر فى إصدار قراراته المعرونة وتمسكها بمبادئه فى جميع المناسبات ، وكذلك ماانبثق عن مؤتمر — بريونى — من تويد تمسكها بهذه المبادئ ، والعمل على توسيع نطاق الدول المؤمنة بها ، كان كل ذلك مساهمة فعالة فى تأييد فكرة التعايش السلمى الإيجابى .

زيادة الدخل القومى

على أى وجه يساهم تأميم القناة فى الاقتصاد المصرى ، وعلى الأخص فى التقدم الصناعى ؟ .

إن تأميم قناة السويس ، وعودتها إلى أيدى أصحابها الشرعيين ، وهم الشعب المصرى هو إعادة حق طال اغتصابه من مصر ، ولا شك أن زيادة الدخل القومى لمصر ، نتيجة لعودة هذا المرفق المغتصب ، ستنعش الاقتصاد المصرى نوعا ما ، فاننا نضع فى الاعتبار الأول أن تظل قناة السويس فى المستوى الممتاز ، لكى تواجه مطالب الملاحة فى المستقبل وهذا يقتضى تخصيص قسم كبير من حصيلة رسوم المرور فيها ، للانفاق منه على تنمية القناة أما ما يفيض على هذه الغاية ، فسيوجه إلى مشروعات التنمية الصناعية ، التى تساهم إلى حد كبير فى تقدم الاقتصاد المصرى .

١٩٥٦/٩/١٩

نص خطاب مصر إلى رئيس مجلس الأمن

بناء على تعليمات من الحكومة المصرية ونظرا للتطورات التى حدثت عقب تسليم الخطاب الأول الخاص بمسألة القناة فى ١٩ سبتمبر الجارى ، تطلب الحكومة المصرية انعقاد مجلس الأمن للنظر فيما تقوم به بعض الدول وعلى الأخص فرنسا والمملكة المتحدة من أعمال ضد مصر تعد خطرا على السلام والأمن العالميين كما قد تعد خرقا خطيرا لميثاق الأمم المتحدة .

بيان من الحكومة المصرية .

فى السادس والعشرين من يوليه أعلنت الحكومة المصرية تأميم شركة قناة السويس وقد صدر بذلك قانون نص على تعويض حملة الأسهم على أساس آخر سعر فى بورصة باريس فى اليوم السابق على العمل بهذا القانون .

وقد تسلمت إدارة القناة من هذا التاريخ هيئة مستقلة لها ميزانية مستقلة ، وقد زودت هذه الهيئة بكل السلطات الضرورية دون التقيد بالقواعد والنظم الحكومية .

وفى الثالث من أغسطس تلقت وزارة الخارجية من السفارة البريطانية بالقاهرة مذكرة من الحكومة البريطانية تتضمن نص البيان الصادر من حكومات الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفرنسا حول تأميم مصر لشركة قناة السويس .

وبالإضافة إلى ذلك البيان تسلمت الحكومة المصرية دعوة لحضور المؤتمر المقترح عقده فى لندن يوم ١٦ أغسطس ١٩٥٦

إن الحكومة المصرية لا توافق على ما جاء فى تصريح وزراء خارجية الدول الغربية الثلاثة خاصا بشركة قناة السويس فإن هذا البيان حاول بكل الوسائل أن يعطى لشركة قناة السويس صفة غير صفتها الحقيقية حتى يخلق الأسباب التى تبرر التدخل فى شئون من صميم السيادة المصرية .

١ — فقد نصت الفقرة الأولى من التصريح على أنه " كان لشركة قناة السويس دائما طابع دولى " .

وتأسف الحكومة المصرية إذ تعلن أن هذا الأمر ليس له نصيب من الحقيقة فشركة قناة السويس شركة مساهمة مصرية منحت امتيازها من الحكومة المصرية لمدة ٩٩ عاما .

وتنص المادة ١٦ من الاتفاق المعقود بين الحكومة المصرية والشركة عام ١٨٦٦ على أن " شركة قناة السويس شركة مصرية تخضع لقوانين البلاد وعرفها " .

بل إن الحكومة البريطانية نفسها اعترفت بهذه الحقيقة ودافعت عن وجهة النظر هذه أمام المحاكم المختلطة فى مصر .

فقد جاء فى المذكرة المقدمة من وكيل الحكومة البريطانية لمحكمة استئناف الاسكندرية المختلطة عام ١٩٣٩ التوكيد التالى " إن شركة قناة السويس شخص معنوى بحكم القانون المصرى الخاص وأن جنسيتها وصبغتها مصرية بحتة ولا يمكن أن تكون غير ذلك وتسرى عليها حتما القوانين المصرية .

حقا إن هذه الشركة تأسست تحت اسم شركة قناة السويس البحرية العالمية ولكن ما هى النتائج القانونية التى تترتب على هذه التسمية ؟ من الثابت أن هذه التسمية لا يترتب عليها بأى حال من الأحوال سلب الشركة جنسيتها المصرية فهى مصرية بحكم المبادئ القانونية العامة وعلى الأخص بحكم مبادئ القانون الدولى الخاص وعقد تأسيسها

إنها مصرية لأنها منحت إلتزاما منصبا على أملاك عامة مصرية ولأنه لا يتأتى أن تكون مصرية وغير مصرية فى الوقت ذاته أى أن تكون مصرية وعالمية فإن ذلك يتنافى والمبادئ القانونية العامة " .

٢ — وجاء فى الفقرة نفسها من التصريح أنه " فى سنة ١٨٨٨ وقعت جميع الدول الكبرى ذات المصلحة فى المحافظة على الصبغة الدولية للقناة وعلى حرية الملاحة فيها بصرف النظر عن تبعية السفن ، وقعت جميع هذه الدول اتفاق القسطنطينية .

ومراعاة لمصلحة العالم أجمع نص الاتفاق على ضمان الصبغة الدولية للقناة بصفة دائمة بصرف النظر عن انتهاء إمتياز الشركة .

وتأسف الحكومة المصرية لأن تصريح وزارة الخارجية الثلاثة يشوه الوقائع ويعطيها صورة بعيدة عن الواقع بمحاولته منح القناة صفة دولية ، فقد جاء فى مقدمة اتفاق سنة ١٨٨٨ الخاص بضمان حرية استعمال قناة السويس " إن الغرض من الاتفاق هو وضع نظام يضمن لجميع الدول حرية استعمال القناة " .

كما تنص المادة الأولى من الاتفاق على " أن تظل القناة على الدوام حرة ومفتوحة سواء فى وقت الحرب أو فى وقت السلم لكل سفينة تجارية أو حربية دون تمييز لجنسيتها "

أما المادة الثالثة عشرة من اتفاق عام ١٨٨٨ فتنص على أنه " فيما عدا الإلتزامات المنصوص عليها صراحة فى مواد الاتفاق الحالى ليس هناك مايمس بأى طريقة من الطرق حقوق السيادة للحكومة المصرية .

وتبين المادة الرابعة عشرة من الاتفاق بوضوح أنه لاعلاقة مطلقا بين اتفاقية ١٨٨٨ وشركة قناة السويس فهى تنص على " أن الالتزامات الناتجة عن الاتفاقية الحالية لاتتقيد بمدة الامتياز الممنوح لشركة قناة السويس " .

والمعروف أن امتياز الشركة كان ينتهى خلال اثنى عشر عاما وتحل الحكومة المصرية محل الشركة فى ادارة القناة .

٣ — وتأسف الحكومة المصرية كذلك لأن التصريح الذى أصدره الوزراء الثلاثة قد ذكر بعض الحقائق وأغفل البعض الآخر الذى يثبت حق مصر وذلك دليل آخر على نية التدخل فى شئون مصر الداخلية .

فقد جاء فى الفقرة الأولى من التصريح أن مصر فى اتفاقها مع بريطانيا عام ١٩٥٤ اعترفت فى المادة الثامنة أن قناة السويس (ممر مائى ذو أهمية دولية من النواحى الاقتصادية والتجارية والاستراتيجية) وأغفل التصريح الجزء الأول من المادة الثامنة الذى يقرر بصورة لاتقبل الجدل " أن القناة جزء لايتجزأ من مصر " .

وفى الفقرة الثانية من التصريح تعترف الحكومات الثلاث بحق مصر كدولة مستقلة ذات سيادة فى تأميم ممتلكاتها ولكنها تناقش حق مصر فى تأميم شركة قناة السويس المصرية بحجة أنه " يتضمن استيلاء تعسفيا انفراديا من دولة واحدة على وكالة دولية مسئولة عن ادارة قناة السويس وصيانتها بحيث يستطيع الموقعون على اتفاقية ١٨٨٨ والذين يستفيدون منها استخدام ممر مائى دولى يعتمد عليه اقتصاد وتجارة وسلامة معظم دول العالم " .

ومن الواضح كل الوضوح أن حكومات التصريح الثلاثى تصر على الارتكاز على الزعم بأن شركة قناة السويس وكالة دولية وعلى أن الحكومة المصرية لاتستطيع أن تغير من وضعها وهذا إغفال لجميع المعاهدات والاتفاقات التى تنص على أن شركة قناة السويس شركة مساهمة مصرية تدار وفقا للقانون المصرى كما أنه يتجاهل أن الحكومة المصرية ستتسلم ادارة القناة عندما ينتهى أجل امتيازها ، ويغفل أنها جزء لايتجزأ من مصر .

واتفاقية ١٨٨٨ قائمة سواء كانت الشركة هى التى تدير القناة أوتديرها الحكومة المصرية وذلك مما يدل على أن التصريح يزيف الحقائق ليبرر التدخل فى شئون مصر الداخلية، فليس هناك سند قانونى على الإطلاق يظهر شركة مصرية مساهمة تخضع للقوانين المصرية كأنها وكالة دولية عهد اليها بضمان الملاحة فى القناة .

وبناء على ذلك فان تأميم الحكومة المصرية لشركة قناة السويس المصرية قرار صادر من الحكومة المصرية بمقتضى حقها فى السيادة وأى محاولة لإعطاء شركة قناة السويس صفة دولية ليس إلا تبريرا للتدخل فى شئون مصر الداخلية

٤ — وقد أعلن فى الفقرة الثالثة من التصريح " أن العمل الذى اتخذته الحكومة المصرية فى الظروف التى اتخذ فيها يهدد حرية القناة وسلامتها كما كفلهما اتفاق ١٨٨٨ " وهذا قول لا أساس له من الصحة فليس هناك ارتباط بين شركة قناة السويس المصرية وبين اتفاقية ١٨٨٨ الخاصة بحرية الملاحة فى القناة . فنص المادة الرابعة عشرة من هذه الاتفاقية يقرر " أن الالتزامات الناتجة عن الاتفاقية الحالية لاتتقيد بمدة الامتياز الممنوح لشركة قناة السويس " .

وإن أى محاولة للربط بين شركة قناة السويس وحرية الملاحة فى القناة لأمر يدعو لمزيد من الشك ، فإن شركة قناة السويس لم تكن مسئولة فى أى وقت من الأوقات عن حرية الملاحة فى القناة. واتفاقية ١٨٨٨ وحدها هى التى تنظم حرية الملاحة فى القناة . والحكومة المصرية هى التى تصون هذه الحرية بمقتضى سلطتها على أرضها التى تمر بها القناة وتعتبر جزءا لايتجزأ منها ، ومن الحقائق الواضحة أن مصر لم تخرق أى اتفاق من اتفاقاتها الدولية ولا يتصور العقل أن شركة مهما كانت تعتبر مسئولة عن حرية الملاحة فى قناة السويس وعن سلامتها .

وهذا الخلط بين شركة قناة السويس وبين حرية الملاحة ليس إلا صورة لمحاولة جديدة لخلق المبررات للتدخل فى الشئون الداخلية لمصر والتى تعتبر من صميم سيادتها

٥ — وفى الفقرة الرابعة من التصريح تقول الدول الثلاث " إنها ترى أنه لابد من اتخاذ إجراءات لإنشاء نوع من الإدارة تحت الإشراف الدولى لتأمين العمل فى القناة بصفة دائمة كما نص على ذلك اتفاق ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ مع مراعاة حقوق مصر المشروعة "

وهذه الفقرة تبين بوضوح لماذا حاولت حكومات التصريح الثلاثى أن تعطى لشركة قناة السويس صفة الدولية متجاهلة نصوص جميع الاتفاقيات والقوانين ، كما أن التصريح يستهدف الاعتداء على حقوق مصر الواضحة وسلبها سلطة سيادتها على القناة التى تعتبر جزءا لا يتجزأ من أرضها ، بل إن اتفاقيات ١٨٨٨ نفسها تنص على استمرار أحكامها سواء خلال مدة الامتياز وانتقال إدارة القناة إلى الحكومة المصرية

إن الحكومة المصرية تعتبر اقتراح إقامة لجنة دولية ليس إلا تعبيرا مهذبا عما ينبغي تسميته بالاستعمار الدولي .

إن هذا الاقتراح الذي يرتكز على بيانات مضللة لإعطاء شركة مصرية الصفة الدولية إنما يبين بوضوح أن حكومات البيان الثلاثي ترمي إلى اغتصاب حق من صميم حقوق مصر ومن صميم سيادتها .

٦ — و إن الاقتراح المقدم للحكومة المصرية باسم الدول الثلاث لإنشاء لجنة دولية لقناة السويس يهدف إلى إسناد إدارة القناة وضمان حرية الملاحة فيها إلى هذه الهيئة كما يهدف إلى تنظيم تعويض شركة القناة .

ومثل هذا الاقتراح يبين أن الهدف من المؤتمر هو التدخل السافر في الشئون الداخلية لمصر التي لا تدخل في اختصاص أي مؤتمر .

٧ — وقد صحب تصريح الوزراء الثلاثة مؤامرة دولية كبرى تهدف إلى إجاعة الشعب المصري و إرهابه ، فقد قامت الدول الثلاث صاحبة البيان بتجميد الأموال المصرية في بنوكها ، وهي بهذا تخرق الاتفاقات الدولية وميثاق الأمم المتحدة وتستخدم الضغط الاقتصادي ضد الشعب المصري والبلد الذي حفر القناة وفقد من أبنائه مائة وعشرين ألفا ، علاوة على تحمله نفقات حفر القناة .

وقد أعلنت كل من بريطانيا وفرنسا تعبئة الاحتياطي كما أذيع رسميا تحرك قواتهما .

و إن الحكومة المصرية لتستنكر هذا الإجراء بكل شدة فهو تهديد للشعب المصري حتى يتنازل عن جزء من أراضيه أو سيادته للجنة دولية هي في الحقيقة استعمار دولي .

و إن حكومتي بريطانيا وفرنسا باتخاذهما هذه الإجراءات التي لن يكون من شأنها إلا تهديد السلام والأمن العالميين إنما تسلكان سبيلا متعارضا مع ميثاق الأمم المتحدة الذي تعهدتا باحترامه .

لقد قوبلت هذه التدابير التي قصد بها تهديد جميع الدول الصغرى بالاستنكار ليس من مصر وحدها ولكن من جميع الدول الحرة ومن جميع الشعوب التي تخلصت من الحكم الاستعماري بجهادها المرير والتي تكافح من أجل المحافظة على استقلالها وسيادتها .

٨ — وعندما أعلنت الحكومة المصرية تأميم شركة قناة السويس أكدت من جديد عزمها على ضمان حرية الملاحة فى القناة ولم يؤثر التأميم بحال من الأحوال فى حرية الملاحة فى القناة كما يتضح بجلاء من عدد السفن (البالغ عددها ٧٦٦) التى مرت بالقناة خلال الأسبوعين الأخيرين .

٩ — أما عن الدعوة للمؤتمر فإن الحكومة المصرية لتعجب أشد العجب لأن بريطانيا قررت الدعوة لمؤتمر يبحث الأمور الخاصة بقناة السويس التى هى جزء لا يتجزأ من مصر بدون أى تشاور مع مصر الدولة صاحبة الشأن المباشر .

كما أن حكومة المملكة المتحدة انفردت بتحديد الدول التى تحضر هذا المؤتمر وهى ٢٤ دولة علما بأن الدول التى استخدمت القناة عام ١٩٥٥ ليس أقل من ٤٥ دولة .

١٠ — ونظرا لما تقدم فان الحكومة المصرية ترى أن المؤتمر المشار إليه والظروف التى يجتمع فيها لا يمكن أن يعتبر بأى حال من الأحوال مؤتمرا دوليا مختصا بإصدار قرارات .

كما أن هذا المؤتمر ليس من حقه بأى حال من الأحوال أن يبحث فى أى أمر يتعلق بسيادة مصر أو يمس سيادة جزء من أراضيها وبناء عليه فإن الدعوة لمثل هذا المؤتمر لا يمكن أن تقبلها مصر .

١١ — ولما كانت مصر تؤمن بالعمل بكل ما فى وسعها للمحافظة على السلام العالمى وتتمسك بتعهداتها فى ميثاق الأمم المتحدة وبقرارات مؤتمر باندونج التى توصى بحل المشاكل الدولية بالطرق السلمية ، لذلك فإن الحكومة المصرية مستعدة للقيام وحكومات الدول الأخرى الموقعة على اتفاقية القسطنطينية سنة ١٨٨٨ بالعمل على عقد مؤتمر منها ومن بقية حكومات الدول التى تمر سفنها بقناة السويس وذلك لإعادة النظر فى اتفاقية القسطنطينية وللبحث فى عقد اتفاق بين تلك الحكومات جميعا يؤكد من جديد ويضمن حرية الملاحة فى قناة السويس ويسجل ذلك الاتفاق لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة وتقوم هذه بنشره ويترك الباب مفتوحا لانضمام حكومات أخرى إليه كلما دعت الحال .

مصلحة الاستعلامات المصرية

٢٢ شارع سليمان
القاهرة

المطبعة الأميرية ٣٥٤٤ س ١٩٥٦ – ٢٠٠٠


Bibliotheca Alexandrina
06833322